ISSN Online: 2709-071X
ISSN Print: 2709-0701
DOI: https://doi.org/10.33193/JEAHS.34.2024.479
مجلة العلوم التربوية والإنسانية
Journal of Educational and Human Sciences
www.jeahs.com
Volume (34) April 2024 العدد (34) أبريل 2024

تصور مقترح لتطوير الاستثمار الجامعي كمدخل لتنويع بدائل تمويل التعليم العالي وتحقيق التنمية المستدامة في الجامعات السعودية

د. علي بن سلطان علي السهيمي
دكتوراه في القيادة والإدارة التربوية

الملخص

هدفت البحث إلى التعرف على الاستثمار الجامعي والتنمية المستدامة بالجامعات السعودية، وتحديد ما إذا كانت هناك فروق دالة إحصائيًا في كل من الاستثمار الجامعي والتنمية المستدامة تعزي لمتغيرات (الجنس والمسمى الوظيفي وسنوات الخبرة)، وتقديم تصور مقترح لتطوير الاستثمار الجامعي كمدخل لتنويع بدائل تمويل التعليم العالي وتحقيق التنمية المستدامة في الجامعات السعودية، واتبع البحث المنهج الوصفي، وتم استخدام استبانة لقياس الاستثمار الجامعي، وأخرى لقياس التنمية المستدامة، وتم تطبيقهما على عينة مكونة من (165) من القيادات الجامعية، وتوصل البحث إلى أن واقع كل من الاستثمار الجامعي والتنمية المستدامة جاء بدرجة كبيرة في الأبعاد وفي الدرجة الكلية، ولا توجد فروق دالة إحصائيًا في كل من الاستثمار الجامعي والتنمية المستدامة تعزي لمتغيرات (الجنس، والمسمى الوظيفي، وسنوات الخبرة)، وتم تقديم تصور مقترح لتطوير الاستثمار الجامعي كمدخل لتنويع بدائل تمويل التعليم العالي وتحقيق التنمية المستدامة في الجامعات السعودية.

الكلمات المفتاحية: الاستثمار الجامعي، بدائل تمويل التعليم، التنمية المستدامة.

DOI: https://doi.org/10.33193/JEAHS.34.2024.479
ISSN Online: 2709-071X
ISSN Print: 2709-0701
مجلة العلوم التربوية والإنسانية
Journal of Educational and Human Sciences
www.jeahs.com
Volume (34) April 2024 العدد (34) أبريل 2024

Proposed Conceptual Framework for Developing University Investment as an Approach to Financing Higher Education and Achieving Sustainable Development in Saudi Universities

Dr. Ali bin Sultan Ali Al-Suhaimi
Doctorate in Educational Leadership and Administration

ABSTRACT

The research aimed to identify university investment and sustainable development in Saudi universities, determine whether there are statistically significant differences in both university investment and sustainable development attributed to variables such as gender, job title, and years of experience. Additionally, it proposed a conceptual framework to develop university investment as an approach to diversifying alternative financing for higher education and achieving sustainable development in Saudi universities. The research followed a descriptive methodology and employed questionnaires to measure university investment and sustainable development, which were administered to a sample of 165 university leaders. The findings revealed that both university investment and sustainable development were significantly present in the dimensions and overall level. Furthermore, there were no statistically significant differences in university investment and sustainable development attributed to gender, job title, and years of experience. The research proposed a conceptual framework to enhance university investment as an approach to diversify alternative financing for higher education and achieve sustainable development in Saudi universities.

Keywords: university investment, alternative financing for education, sustainable development.

ISSN Online: 2709-071X
ISSN Print: 2709-0701
DOI: https://doi.org/10.33193/JEAHS.34.2024.479
مجلة العلوم التربوية والإنسانية
Journal of Educational and Human Sciences
www.jeahs.com
Volume (34) April 2024 العدد (34) أبريل 2024

مقدمة:

يرتبط التعليم بالتطور الصناعي والتجاري والزراعي على مر العصور، كما ارتبط أيضًا بالتنمية والتقدم الاقتصادي، ومن ثم يلاحظ الارتباط الوثيق بين التعليم والتنمية المستدامة، حيث يساعد التعليم على دعم حركة التنمية الشاملة في المجتمع، وتعد المملكة العربية السعودية واحدة من الدول التي تولي اهتمامًا كبيرًا بتطوير قطاع التعليم العالي، والاستثمار الجامعي، ويتطلب الاستثمار الجامعي توفير البنية التحتية اللازمة، وتخصيص الموارد المالية الكافية لتحقيق التطور والتقدم في مؤسسات التعليم العالي، وتتجلى أهمية الاستثمار الجامعي في توفير بيئة تعليمية متميزة تساهم في تأهيل الطلاب، وتطوير قدراتهم ومهاراتهم الأكاديمية والمهنية، ومن ثم بدأت الدعوات بضرورة تنويع بدائل التمويل الجامعي من أجل تحقيق التنمية المستدامة.

ويشير صباح (2008) إلى أن أثمن ضروب رأس المال هو ما يتم استثماره في البشر، وأن التنمية البشرية أصبحت ضرورة من ضروريات التنمية الشاملة، نتيجة لما توفره من كفاءات بشرية وقدرات ومواهب إنسانية تخدم الاقتصاد وتعود على المجتمع بالفائدة والأرباح، ومن ثم أصبح لزامًا على المجتمعات التي تسعي إلى تحقيق التنمية الشاملة الاهتمام بالنظام التعليمي، وزيادة الاستثمار فيه، باعتباره أحد أهم دعائم التنمية (ص. 4).

ولقد ظهر الاهتمام بالاستثمار في التعليم منذ أن أصدر الفيلسوف الاسكتلندي آدم سميث Adam Smith كتابه "ثروة الأمم" "The Wealth of Nations" حيث أشار فيه إلى ضرورة دعم الدولة للتعليم، باعتباره دعامة التنمية الشاملة، كما أشار إلى ضرورة الاهتمام بكل من رأس المال البشري والمادي، واعتبر أن التعليم عنصر من عناصر رأس المال، وأنه عنصر مهم في إحداث الاستقرار السياسي والاجتماعي، كما يعتبر شرط أساسي للتنمية الاقتصادية، ثم ظهرت بعد آدم سميث كتابات متعددة، تتناول علاقة الاقتصاد بالتعليم، وكثرت تلك الكتابات في الآونة الأخيرة والتي تتناول علم اقتصاديات التعليم، والاستثمار في رأس المال البشري، باعتبار أن هذا النوع من الاستثمار له عائد اقتصادي يمكن قياسه من خلال حساب الكلفة الاقتصادية للتعليم، وقياس العائد الاقتصادي منه (الكيلاني والعازمي، 2008، ص. 437).

ويحتل الاستثمار في التعليم مكانه مهمة بين أولويات الاستثمار، حيث يجب أن يوجه إليه ما يكفي من مخصصات في ميزانية الدولة، ويجب مراعاة عدالة توزيع الاستثمار في التعليم بين مختلف فئات المجتمع، وكذلك بين مختلف مسارات وجهات ومستويات التعليم، لهذا يجب أن يكون التخطيط العلمي هو المنهاج الذي يهيمن على آليات تحقيق الأهداف المرجوة في حدود الإمكانيات المتاحة من خلال تحديد الأولويات، وقد أكدت تقارير اليونسكو أن هناك علاقة قوية وإيجابية بين الاستثمار في التعليم، والنمو الاقتصادي في جميع دول العالم، ووفقا لتقرير البنك الدولي فإن التعليم يحقق عائدات أكثر أهمية للمجتمعات الإنسانية، كما يؤكد البنك الدولي على أن التعليم يعد أحد العوامل الرئيسة لتحقيق التنمية المستدامة (الزلزلة، 2011، ص. 3).

وتعد قضية تمويل التعليم الجامعي من القضايا المهمة التي شغلت بال الباحثين والمهتمين بالتعليم الجامعي، والتربويين، وكذلك الاقتصاديين والسياسيين، وعلى وجه الخصوص في المجتمعات التي تسعى إلى التقدم والتطوير، انطلاقًا من التوسع في أعداد الملتحقين بمؤسسات التعليم العالي في الآونة الأخيرة، ومن ثم تسعى الجامعات إلى تطوير وتنويع سياساتها، وأنظمتها، ولوائحها لاستيعاب ذلك الكم الهائل من الطلاب، وكذلك لمواجهة التغير والتطوير، وتلبية الطموحات المنتظرة، ولذا تعالت الأصوات التي تنادي بضرورة البحث عن مصادر بديلة لتمويل التعليم، لتحقيق أقصى استفادة ممكنة، وتحقيق التنمية المستدامة (الحسنات، 2017، ص. 277).

ولا يخفى على أحد أن إصلاح التعليم يبدأ من توفير التمويل الكافي، من أجل تحقيق الأهداف وتنفيذ الخطط الرامية إلى إتاحة التعليم للجميع وبالجودة المطلوبة، شريطة أن يتمتع هذا التمويل بالاستمرارية والتصاعدية كي يفي بالاحتياجات المتزايدة للخدمات التعليمية، في ظل تزايد أعداد المستحقين للتعليم، وبينما تكفل المواثيق الدولية والدساتير المحلية مجانية التعليم للجميع إلا أن الواقع يعكس العجز الحكومي عن توفير هذا التمويل، بالقدر الكافي، وكانت المملكة العربية السعودية من تلك الدول التي تهتم بالتعليم لاسيما الجامعي، ولقد ظهر ذلك في خطط التنمية التي منحت التعليم الكثير من الامتيازات والمزايا، ودعمته بشتى الطرق، وأنفقت عليه مبالغ باهظة، حيث بلغ الانفاق على التعليم عام 2017م قرابة 22% من إجمالي نفقات الدولة (وزارة المالية، 1440).

وما زالت المملكة العربية السعودية تولي اهتمامًا متزايدًا بقطاع التعليم لاسيما التعليم العالي، وذلك إدراكًا منها بأهمية هذا القطاع في دفع عجلة التنمية، وتحقيق التقدم والتطوير، والتنمية الشاملة، وتزيد في نفقاته، وتشجع القطاع الاقتصادي على الاستثمار في التعليم، وتقدم له التسهيلات اللازمة، انطلاقًا من رؤيتها أن تمويل التعليم

ISSN Online: 2709-071X
ISSN Print: 2709-0701
DOI: https://doi.org/10.33193/JEAHS.34.2024.479
مجلة العلوم التربوية والإنسانية
Journal of Educational and Human Sciences
www.jeahs.com
Volume (34) April 2024 العدد (34) أبريل 2024

الجامعي يشكل عبئًا كبيرًا وضغطًا على ميزانية الدولة، ومن ثم تنادي رؤية المملكة 2030 بضرورة تنويع مصادر تمويل التعليم الجامعي (الدهمش، 2019، ص. 67).

ومع تصاعد الانفجار العلمي الهائل الذي يشهده القرن الحادي والعشرين، فقد حرصت العديد من الجامعات حول العالم على البدء في التحول من الدور التقليدي لها بوصفها مصدرًا للتعلم ومجهزة للمعرفة العلمية، إلى وسيلة وأداة للتنمية الشاملة، والمستدامة، والقيام بدور رئيس في التطور الاقتصادي والاجتماعي للبلدان، على اختلاف فلسفاتها ونظمها الاقتصادية (Wong et al., 2007, p. 942)

ومن هنا ظهرت التنمية المستدامة بمفهومها الشمولي كأحد المفاهيم الحديثة نسبياً، لكي تمثل خارطة طريق للانطلاق بالجامعات في مسيرة موحدة، ووفق خطى مدروسة ومحددة نحو الجامعة المستدامة، وذلك من خلال قيامها بوظائفها، وأدوارها الأساسية في التعليم، والبحث العلمي، وخدمة المجتمع، بشكل متوازن ومرن، في الحاضر والمستقبل، دون التأثير السلبي على البيئة والموارد (العمري، 2019، ص. 2).

ولذلك تزايد الاهتمام بموضوعات التنمية استدامة في التعليم الجامعي خلال السنوات القليلة الماضية، وذلك بداية من عام 2008م، سواءً فيما يتعلق بالتحول نحو التنمية الشاملة بمنظورها الشامل والمتكامل، أو من خلال التركيز على أحد مرتكزاتها في التعليم الجامعي(Jankowska & Marcum, 2010) ، وذلك نظرًا لما تمثله الجامعات من أهمية في تحقيق التنمية المستدامة، وإسهامها الإيجابي في مواجهة مشكلات الفقر، وحماية البيئة، وتحسين الحالة الصحية، فضلاً عن إسهامها في تعزيز التماسك الاجتماعي، وما تضطلع به من مهمة خطيرة تتمثل في تنمية الثروة الحقيقية للمجتمع، ممثله في الطاقات البشرية، من خلال إعداد الشباب الذين يمثلون مستقبل الأمة فكراً، وعملًا، وسلوكًا، وانتماءً (العماري، 2020، ص. 418).

ومن خلال ما سبق يتضح أهمية تناول قضية تطوير الاستثمار الجامعي في المملكة العربية السعودية، كمدخل لتنويع بدائل تمويل التعليم العالي وتحقيق التنمية المستدامة في الجامعات السعودية، وهذه الرؤية تتوافق مع رؤية المملكة العربية السعودية 2030، والتي تهدف إلى تحويل الاقتصاد السعودي وتنويعه وتطويره، والتي تعتبر التعليم عمومًا، والتعليم العالي خصوصًا أحد أسس هذه الرؤية، حيث تسعى المملكة إلى تطوير قطاع التعليم العالي وتعزيز تواصله مع قطاعات العمل الأخرى ومتطلبات سوق العمل.

مشكلة البحث:

تعانى أنظمة التعليم العالي في أي دولة من دول العالم مهما بلغت درجة تقدمها من العديد من الصعوبات والمشكلات التي تؤثر على مستوى العملية التعليمية، وأداء الأنظمة الفرعية المكونة للتعليم، وإن اختلفت بالطبع درجة تأثير هذه الصعوبات والمشكلات من دولة إلى أخرى، حيث يعد الانفاق على التعليم العالي من أعقد المشكلات التي يواجهها التعليم، وأكثرها إثارة للجدل، لاسيما في ظل الظروف الاقتصادية الراهنة، ومن ثم كثرت الاتجاهات والآراء في معالجة هذه المشكلة ما بين منظور اقتصادي بحت داعيًا إلى إلغاء المجانية، وتحميل الطالب وأسرته نفقات تعليمه، وربط التعليم العالي باحتياجات سوق العمل، ومتطلبات الصناعة والتجارة، والتوسع في فتح الجامعات الخاصة، والبعض الأخر ينطلق منطلقًا اجتماعيًا مناديًا بالإنفاق العام، والتوسع في نسب القبول لتحقيق ديموقراطية التعليم وتكافؤ الفرص، وثالث يغلب النواحي المعرفية والأكاديمية مؤكدًا على الجدارة والأهلية في القبول والتمويل المختلط في الانفاق (الدهمش، 2019، ص. 54).

ويعد العنصر البشري أحد أهم العناصر الانتاجية التي تساهم في تحقيق التنمية المستدامة، ولن يؤدي هذا العنصر دوره دون التعليم، والذي يعد هو الآخر عاملًا أساسيًا في التنمية والتطوير، وأساسًا للنمو، ولقد أصبح يُنظر إلى التعليم كنشاط اقتصادي صالح للاستثمار، لاسيما في الدول المتقدمة كأمريكا وبريطانيا، ومن ثم تطور الاهتمام بالتعليم، بتطور الوعي الاقتصادي، وبتطور نظرة الاقتصاديين للتعليم، حتى إن الميدان التربوي أصبح قطاعًا استثماريًا ينبغي رعايته، وتحليله، وفقًا للضوابط والمفاهيم الاقتصادية (صباح، 2008، ص. 23).

ومن ثم أصبح الاهتمام بالاستثمار التعليمي في التعليم العالي أمرًا ضروريًا، سواءً على المستوى القومي، أو على المستوى الفردي، والأسري، من أجل تحقيق مستوى اقتصادي واجتماعي أفضل لتلك المستويات، وهذا ما أكده علماء التربية، والاجتماع، والاقتصاد، حينما اهتموا بمعالجة طبيعة الاستثمار التعليمي، واقتصاديات التعليم.

كما لوحظ في السنوات الأخيرة تزايد الطلب الاجتماعي على التعليم الجامعي، وبالتالي تزايد الطلبة الملتحقين به في كل الكليات، والتخصصات، وقد ساعدت هذه الزيادة المطردة للطلاب الجامعيين على زيادة التكلفة التعليمية، وبالتالي زيادة المخصصات المالية له، ومع زيادة عدد الطلاب وزيادة حجم الانفاق، وزيادة التكلفة التعليمية (العازمي، 2008، ص. 440)، كان لابد من وضع تصور مقترح لتطوير لاستثمار الجامعي كمدخل لتنويع بدائل

ISSN Online: 2709-071X
ISSN Print: 2709-0701
DOI: https://doi.org/10.33193/JEAHS.34.2024.479
مجلة العلوم التربوية والإنسانية
Journal of Educational and Human Sciences
www.jeahs.com
Volume (34) April 2024 العدد (34) أبريل 2024

تمويل التعليم العالي وتحقيق التنمية المستدامة في الجامعات السعودية.

ومن هنا برزت أهمية موضوع الاستثمار الجامعي، نظرًا لأن بناء المجتمع الجديد يتطلب تعبئة القوى المنتجة فيه بجانبيها المادي والبشري، واستثمارها بالشكل الأمثل كي تتحقق التنمية الشاملة، ومن ثم أصبحت تمثل عملية الاستثمار الجامعي وربطها بالتنمية الشاملة محل الصدارة، وأصبحت من أهم القضايا، بوصفها العملية الضرورية لتنمية وثقل القدرات البشرية، وبالتالي تصبح قضية الاستثمار الجامعي وتطويره مدخلًا لتنويع بدائل تمويل التعليم العالي، وتحقيق التنمية المستدامة في الجامعات (طاقة، 2010، ص. 174).

وتأتي كذلك الدراسة الحالية كاستجابة لما نادت به العديد من الدراسات إلى ضرورة البحث عن بدائل جديدة لتمويل التعليم العالي من أجل تحقيق التنمية المستدامة في الجامعات، نظرًا للطلب المتزايد على التعليم من جهة، وضعف الموارد المالية الحكومية، من جهة أخرى، كما أن تنويع مصادر التمويل يعمل على زيادة جودة التعليم، وكفاءته، وتحسين مخرجاته (القحطاني، 1429؛ والمالكي، 1435؛ وجوهر والملاحي، 2018؛ وشعيب، 2021، ص 218).

كما تأتي الدراسة الحالي استجابة لما نادت به مختلف المؤتمرات العلمية والتربوية الدولية، من حاجة جميع البلدان في العالم إلى توظيف التربية والتعليم كأداةٍ لبناء مستقبل أكثر أمنًا، واستدامة، لزمنٍ تتناقص فيه الموارد وتُهدَر فيه الإمكانيات، فالتربية يُنظر إليها اليوم على أنها الوسيلة الأنجح في تحقيق التنمية المُستدامة، وإنجاز التقدم الإنساني والاقتصادي، في مختلف جوانب الحياة، وقد أجمعت التجارب التنموية في العالم أجمع على ضرورة توظيف الأنساق التربوية من أجل إحداث التغيير المطلوب في الاتجاهات والعادات والقيم للنهوض بالعملية التنموية الشاملة، حيث إن التربية مَعْنِيَّة أيضًا بتمكين الأفراد من التعرف على المشكلات التنموية، والعمل على إيجاد الحلول المناسبة لها (عبد المولى، 2019، ص. 185).

بالإضافة إلى أن قضية التنمية المستدامة تعد قضية عامة على مستوى العالم، وفي كل المجتمعات، كما تعد هدفًا تسعى إلي تحقيقه جميع الدول سواءً المتقدمة أو النامية، بهدف الاحتفاظ بمعدل مناسب من النهوض والاستمرار، وذلك حتى يتحقق تطوير كافة مؤسسات المجتمع، على المدى البعيد، وزيادة معدلات النمو، والحد من البطالة، والارتقاء بالمواطن، وتحقيق حياة كريمة وفق معايير صحية واجتماعية وتعليمية، مما دفع دول العالم إلى البحث عن طرق وبدائل جديدة للارتقاء بالعملية التعليمية، والوفاء بمتطلبات منظومة التعليم واستيعاب الأعداد الكبيرة من المتعلمين (الحاسي، 2022، ص. 135)، ولعل أحد أبرز وأهم تلك الطرق والبدائل يتمثل في الاستثمار الجامعي كمدخل لتنويع بدائل تمويل التعليم العالي وتحقيق التنمية المستدامة.

ومن ثم يتضح أن المملكة العربية السعودية تولي اهتمامًا متزايدًا بالتعليم، لاسيما التعليم العالي، وتزيد في الانفاق عليه من عام لآخر، وتضعه في أولى اهتماماتها، ولكن نظرًا للطلب المتزايد على التعليم، وزيادة عدد الملتحقين بالجامعات، ورؤية المملكة العربية السعودية 2030 والتي تطمح في تحقيقها، وتسعى لبلوغ أهدافها، فإنه لابد من فتح بدائل جديدة لتمويل التعليم، والبحث عن فرص اضافية لاستثمار التعليم الجامعي من أجل تحقيق الجودة الشاملة، والانضمام إلى مصاف الدول المتقدمة، ولذا جاءت الدراسة الحالية لوضع تصور مقترح لتطوير الاستثمار الجامعي كمدخل لتنويع بدائل تمويل التعليم العالي وتحقيق التنمية المستدامة في الجامعات السعودية.

ومن ثم تتحدد أسئلة الدراسة الحالية فيما يلي:

- ما واقع الاستثمار الجامعي في المملكة العربية السعودية؟
- ما واقع التنمية المستدامة في التعليم الجامعي بالمملكة العربية السعودية؟
- هل توجد فروق دالة إحصائيًا في كل من الاستثمار الجامعي والتنمية المستدامة في الجامعات السعودية وفقًا لمتغيرات (الجنس، والمسمى الوظيفي، وسنوات الخبرة).
- ما التصور المقترح لتطوير الاستثمار الجامعي كمدخل لتنويع بدائل تمويل التعليم العالي وتحقيق التنمية المستدامة في الجامعات السعودية؟

أهداف البحث:

تتمثل أهداف البحث الحالي في تحديد واقع الاستثمار الجامعي والتنمية المستدامة بالجامعات السعودية، وتقديم تصور مقترح لتطوير الاستثمار الجامعي كمدخل لتنويع بدائل تمويل التعليم العالي وتحقيق التنمية المستدامة في الجامعات السعودية، والتعرف على ما إذا كانت هناك فروق دالة إحصائيًا في كل من الاستثمار الجامعي والتنمية المستدامة في الجامعات السعودية تعزي لمتغيرات (الجنس، والمسمى الوظيفي، وسنوات الخبرة).

ISSN Online: 2709-071X
ISSN Print: 2709-0701
DOI: https://doi.org/10.33193/JEAHS.34.2024.479
مجلة العلوم التربوية والإنسانية
Journal of Educational and Human Sciences
www.jeahs.com
Volume (34) April 2024 العدد (34) أبريل 2024

أهمية البحث:

تتمثل أهمية البحث الحالي في جانبين أساسين هما:

أولًا: الأهمية النظرية:

تتمثل الأهمية النظرية فيما يلي:

– تأتي أهمية البحث من أهمية الموضوع الذي يتصدى لدراسته وهو الاستثمار الجامعي كمدخل لتنويع بدائل تمويل التعليم العالي وتحقيق التنمية المستدامة في الجامعات السعودية، من أجل توجيه نظر الاقتصاديين وأصحاب المصلحة إلى الاهتمام بهذا المجال.

– قد يسهم هذا البحث في الوقوف على دور الاستثمار الجامعي في تحقيق الجودة الشاملة بالجامعات السعودية.

– تقديم تصور مقترح لتفعيل الاستثمار الجامعي كمدخل لتنويع بدائل تمويل التعليم العالي وتحقيق التنمية المستدامة في الجامعات السعودية.

– إمداد المكتبة التربوية بأدب نظري حول كل من الاستثمار الجامعي، وبدائل تمويل الجامعات، والتنمية الشاملة، يسهم في فهم أعمق لتلك المتغيرات، كما يمكن الاستفادة منه في إجراء بحوث أخرى.

– تقديم استبانة حول الاستثمار الجامعي، وأخرى عن التنمية الشاملة بالجامعات يمكن الاستفادة منهما في بحوث أخرى.

– توجيه نظر الباحثين إلى تناول موضوع الجودة الشاملة بالجامعات من خلال آليات وبدائل أخرى غير المقدمة في البحث الحالي.

– توجيه نظر القائمين على التعليم الجامعي إلى حاجته الماسة والضرورية لتطوير مصادر تمويله، وتنويعها، والبعد عن مصادر التمويل التقليدية التي تزيد العبء على التمويل الحكومي، وإيجاد بدائل جديدة للتمويل وصولًا لحل المشكلات المالية التي تواجه الجامعات.

ثانيًا: الأهمية التطبيقية:

وتتمثل الأهمية التطبيقية فيما يلي:

– فتح مجالات جديدة وبدائل متطورة لتمويل التعليم الجامعي من أجل الرقي بمؤسسات التعليم العالي، ومواكبة التطورات المحلية والعالمية.

– تطوير التعليم الجامعي بشكل فعال من خلال تطوير بدائل تمويله، وتحويله إلى الاستثمار الجامعي.

– توجيه المسئولين عن التعليم الجامعي إلى وضع خطة عملية لتحقيق التنمية المستدامة بالجامعات، وتحديد مواطن الضعف وعلاجها، ومواطن القوة وتدعيمها.

– فتح المجال لبحوث أخرى مستقبلية حول الاستثمار الجامعي والبحث عن مصادر بديلة للتمويل الجامعي، والتنمية البشرية.

– توجيه الاقتصاديين والمستثمرين إلى الاستثمار في التعليم الجامعي، لما له من جدوي اقتصادية على المستوى الفردي والمجتمعي مما يستدعي إشراك القطاع الخاص في الانفاق على التعليم العالي وتمويله.

– قد تفيد نتائج هذا البحث متخذي القرار الاقتصادي في المملكة من الاستغلال الأمثل للموارد المخصصة للتعليم العالي، والحد من الهدر فيها، وإدخال التعديلات اللازمة في البرامج واللوائح لتتوافق مع رؤية المملكة 2030م.

– توجيه المسئولين عن قطاع التعليم الجامعي إلى الاستفادة الكاملة من القدرات والإمكانات المتاحة للجامعات السعودية لتعزيز مواردها لتتماشى مع رؤية المملكة 2030.

– توجيه صانعي القرار إلى وضع تسهيلات للمستثمرين والاقتصاديين لتشجيعهم على الاستثمار في التعليم الجامعي، مع مراقبتهم، ووضع خطة بالأهداف بحيث يلتزمون بها.

محددات البحث:

تتمثل محددات البحث فيما يلي:

الحدود الموضوعية: اقتصر البحث على تطوير الاستثمار الجامعي كمدخل لتنويع بدائل تمويل التعليم العالي وتحقيق التنمية المستدامة في الجامعات السعودية.

الحدود المكانية: الجامعات الحكومية بالمملكة العربية السعودية.

ISSN Online: 2709-071X
ISSN Print: 2709-0701
DOI: https://doi.org/10.33193/JEAHS.34.2024.479
مجلة العلوم التربوية والإنسانية
Journal of Educational and Human Sciences
www.jeahs.com
Volume (34) April 2024 العدد (34) أبريل 2024

الحدود الزمانية: العام الجامعي 2022/ 2023م.
منهج البحث: اعتمد البحث على الحالي على المنهج الوصفي نظرًا لأنه المنهج المناسب لطبيعة البحث الحالي.
أدوات البحث:
قام الباحث ببناء أداتين للبحث الحالي هما: استبانة الاستثمار الجامعي بالجامعات السعودية، واستبانة التنمية المستدامة في الجامعات السعودية.
مصطلحات البحث:

- **الاستثمار الجامعي:**

هو العملية الاقتصادية المأمولة والمتوقعة من مخرجات التعليم بالجامعات، وإتاحة الفرصة للمستثمرين لتوجيه استثماراتهم في الجامعات، بما يساعد في تمويلها، ويقلل من العبء الملقى على عاتق ميزانية الدولة، بما يتوافق مع رؤية المملكة 2030، ويتمثل توجيه المملكة نحو الاستثمار الجامعي في عدة مجالات هي: الاستثمار في مجال البحث العلمي، والاستثمار في مجال الكليات الأهلية، والاستثمار في مجال القوى البشرية، والاستثمار في المجال الاجتماعي، والاستثمار في المجال الاقتصادي، والاستثمار في مجال المباني والبرامج التعليمية وطرق التدريس والأساليب والأنشطة.

- **بدائل التمويل في التعليم العالي:**

هي مجموع الموارد التي يمكن الاستفادة منها في تمويل التعليم الجامعي، خارج الموازنة العامة للدولة، مثل التبرعات، والهبات، والمعونات المحلية، والخارجية، من أجل سد الاحتياج المتنامي للطلب على التعليم الجامعي، والبحث عن صيغ اقتصادية أفضل للإنفاق على التعليم الجامعي، وتحفيز مشاركة القطاع الخاص في تمويل الجامعات، من أجل سد الفجوة بين مخرجات التعليم العالي، ومتطلبات سوق العمل، وكذلك الارتقاء بالنظام التعليمي حسب المتغيرات العالمية المعاصرة، والمتطورة، والوفاء بمتطلباتها، وتحقيق التنمية الشاملة.

- **التنمية المستدامة في الجامعات السعودية:**

تعرف التنمية المستدامة بأنها: تنمية متكاملة في شتى الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والتعليمية والبيئية، والتي تتصف بالاستمرارية، والتطوير، بحيث تمكن أفراد المجتمع من تلبية احتياجاتهم، والبحث عن موارد إضافية لتحقيق تلك التنمية، والمحافظة عليها، وتطويرها، وتتمثل أبعاد التنمية الشاملة في: البعد الاقتصادي، والبعد الاجتماعي، والبعد البيئي، والبعد التربوي، والبعد التقني.

الإطار النظري:
أولًا: أدبيات البحث:
المحور الأول: الاستثمار الجامعي:

- **مفهوم الاستثمار الجامعي:**

يشير العمر (2008) إلى أن الاستثمار في التعليم يشمل عدة مجالات تتمثل في: الاسهام في إنشاء الأبنية المدرسية، ونقل الطلاب وهو مجال وطني يمكن للقطاع الخاص أن يشارك فيه القطاع الخاص، وصيانة الأجهزة والأدوات العلمية، وفتح معاهد فنية متخصصة، وإنشاء مراكز للتدريب، وفتح كليات وجامعات أهلية، وفتح مؤسسات متخصصة في الوسائل التعليمية، وإنشاء مراكز للبحوث والدراسات التربوية.
ويتضمن الاستثمار الجامعي تخصيص الأموال من قبل الجامعات لأغراض مختلفة، وأحد جوانب الاستثمار الجامعي هو الاستثمار الأخلاقي، حيث تنظر الجامعات في التأثير الاجتماعي والبيئي لاستثماراتها، كما يمكن للجامعات أن تلعب دورًا في تعزيز الضمان الاجتماعي من خلال الانخراط في أنشطة الاستثمار الاجتماعي، وتحفز الأنشطة التي تميل إلى الاستثمار الاجتماعي، وعلاوة على ذلك، يُنظر إلى التعليم الجامعي على أنه استثمار في رأس المال البشري (Abeli et al., 2010) .
ويشير الاستثمار الجامعي إلى توفير الاستثمارات اللازمة لتنفيذ الخطط والبرامج بالجامعة، وتحسن استغلال المتاح منها، والتوسع الأفقي في مؤسساته، والعمل على تطوير نوعية وجودة العملية التعليمية، بحيث يصبح العائد من الاستثمار في التعليم يفوق الانفاق عليه، وبما يتوافق مع متطلبات التنمية الشاملة، والمستدامة (الزلزلة، 2011، ص. 4).
ويعد الاستثمار التعليمي أساسي للتنمية الوطنية، وبالتالي فهو الأداة الوحيدة التي من خلالها يمكن للمجتمع أن يتحول إلى التقدم والازدهار، ويجب أن يؤخذ الاستثمار في التعليم كمسألة ضرورية من قبل الشركات،

ISSN Online: 2709-071X
ISSN Print: 2709-0701
DOI: https://doi.org/10.33193/JEAHS.34.2024.479
مجلة العلوم التربوية والإنسانية
Journal of Educational and Human Sciences
www.jeahs.com
Volume (34) April 2024 العدد (34) أبريل 2024

والمؤسسات المالية مثل البنوك وشركات التأمين، والمنظمات الدينية والمؤسسات المعنية، من أجل التنفيذ الناجح لبرامج التعليم على جميع المستويات (Onocha, 2013).

ويشير الاستثمار الجامعي إلى دعم الاستثمار لبرامج التعليم العالي من خلال تحويل فوائد وعبء ومخاطر التعليم العالي من القطاع العام إلى القطاع الخاص، وقد أدى ذلك إلى خليط من القوانين التي تشجع على التعليم بأي ثمن (Kate et al., 2019).

وفي ذات السياق يشير الاستثمار الجامعي إلى تعدد بدائل تمويل التعليم العالي، (على المستوى الكلي وعلى المستوى الفردي)، وتعدد خطط التمويل المختلفة للتعليم العالي، و يمكن أن تكون الاستثمارات التعليمية ممولة ذاتيًا، مدعومة بقروض الطلاب المضمونة من الحكومة - التي قد تأتي مع أو بدون دعم مشروط بالدخل - أو يتم تغطيتها من قبل القطاع العام، وعندما تكون تكاليف التعليم صغيرة، فإن الفروق في النتائج بين الأنظمة تكون ضئيلة، وعلى الجانب الآخر، عندما ترتفع هذه التكاليف فإنه يمكن أن تكون هناك مكاسب كبيرة في الرفاهية وانخفاضات كبيرة في عدم المساواة من خلال الانتقال إلى نظام يتمتع بمزيد من دعم القطاع العام، ويمكن أن يأتي هذا الدعم في شكل إعانات دراسية أو قروض طلابية (Mellior, 2020).

ويعد الاستثمار هو إنفاق المال أو الوقت أو الطاقة على شيء ما خاصة لتحقيق منفعة أو غرض ما؛ في حين أنه يمكن النظر إلى الاستثمار على أنه "أصل أو عنصر يتم شراؤه على أمل أن يدر دخلاً في المستقبل (Akpotu, 2018, p. 11)، والاستثمار في التعليم الجامعي مثل أي عمل آخر مشروع يحتاج إلى مزيد من رأس المال، وبالنظر إلى الزيادة الهائلة في أعداد الملتحقين بالجامعات، بالإضافة إلى ارتفاع تكاليف التعليم على جميع مستويات نظامنا التعليمي، في جميع الدول، حيث أصبح التعليم مشروع مكلف، ولا يمكن أن يكون الاضطلاع بها من قبل طبقة واحدة فقط هي الحكومة، ومن ثم لجأت الدول إلى الاستثمار في التعليم الجامعي من خلال إتاحة الفرصة لرأس المال الخاص للمشاركة في أنظمة التعليم الجامعي، مما يعود بالنفع على الفرد والأسرة والمجتمع (Okonta & Osakwe, 2022).

ومن ثم يتضح أن الاستثمار الجامعي رؤية جديدة ونظرة مستقبلية خاصة بتطوير التعليم، لمسايرة التقدم والتطوير، وتحقيق التنمية الشاملة والمستدامة، وهو كذلك أداة فعالة للتغلب على مشكلات التعليم الجامعي الخاصة بالأعداد، والتمويل، ومن الواضح أن المملكة العربية السعودية واحدة من الدول التي تولي اهتمامًا كبيرًا بتطوير قطاع التعليم العالي والاستثمار الجامعي، ويتطلب الاستثمار الجامعي توفير البنية التحتية اللازمة وتخصيص الموارد المالية الكافية لتحقيق التطور والتقدم في المؤسسات التعليمية.

- أهمية الاستثمار الجامعي:

تتمثل أهمية الاستثمار الجامعي فيما يلي:

- يعد الاستثمار في التعليم العالي أمرًا بالغ الأهمية لتطوير قادة أقوياء، والنمو العام للبلد، وهناك اتجاه عالمي لزيادة الاستثمار في التعليم العالي، حيث تعترف البلدان والوكالات متعددة الأطراف بمساهمته في التنمية الشاملة، ويؤدي البحث والتطوير في التعليم العالي إلى زيادة إنتاجية العمل والابتكار التكنولوجي، وهما ضروريان للنمو المستدام على المدى الطويل، وهناك دعوة لمجالس الإدارة وكبار الإداريين وصانعي السياسات لإعطاء الأولوية للاستثمار في التعليم العالي لتلبية الطلب المتزايد وضمان نجاح الأفراد والمجتمع ككل.

- كما أن الاستثمار في التعليم العالي أمر بالغ الأهمية للنمو الاقتصادي والتنمية، وزيادة الناتج المحلي، ويمكن أن يشمل الاستثمار الجامعي التوسع في المرافق التعليمية في الحرم الجامعي لجذب الطلاب، وزيادة الرسوم على الطلاب، وجذب الاستثمار في التعليم العالي، وتحويل التعليم إلى المستهلك الخاص، كما يمكن اقتراح زيادة في دعم القطاع العام، مثل إعانات الرسوم الدراسية، وإيجاد بدائل لتمويل التعليم العالي (Mukherjee & Sarkar, 2021).

- يعد الاستثمار في التعليم العالي أمرًا مهمًا للتنمية الاجتماعية والاقتصادية، وتحقيق نتائج صحية، وتحقيق التماسك الاجتماعي (Brennan et al., 2021).

- الاستثمار في التعليم العالي يؤثر على المعرفة، وزيادة الدخل، حيث إن البحث والتطوير جزء من نظام التعليم العالي للبلد، والذي يؤدي إلى زيادة إنتاجية العمل، والابتكار التكنولوجي، ولتحقيق نمو مستدام طويل الأجل، يجب على الاقتصاد تنشيط إطار التعليم العالي الخاص به (Mukherjee & Sarkar, 2021) .

ISSN Online: 2709-071X
ISSN Print: 2709-0701
DOI: https://doi.org/10.33193/JEAHS.34.2024.479
مجلة العلوم التربوية والإنسانية
Journal of Educational and Human Sciences
www.jeahs.com
Volume (34) April 2024 العدد (34) أبريل 2024

– يمكن أن يؤدي الاستثمار الجامعي إلى جذب المزيد من الطلاب، وزيادة معدلات التسجيل,.Mughan et al) 2022).

– الاستثمار في التعليم أمر مرغوب فيه بسبب فوائده القيمة والمستدامة للفرد الأسرة والمجتمع ككل، حيث يساعد الرجال والنساء على التمتع بحياة أكثر ثراءً وذات مغزى، وإعداد العديد من الأشخاص للمهن المهنية كأطباء ومهندسين، ومحامين ومعلمين، إلخ، فالتعليم هو "سلعة استهلاكية" و "سلعة استثمارية"، كسلعة استهلاكية، حيث إنه ينتج عنه الرضا في حد ذاته، لأنه يعزز الحياة الشخصية واحترام الذات والفرح ومكانة المتعلمين، بينما كاستثمار جيد، فهو يعزز القدرة على كسب الدخل للفرد المتعلم وكذلك المجتمع المثقف، ومن فوائده أنه يضع الناس في الطريق إلى الصحة الجيدة واستقلال وظيفة، كما يمكن أن يساعد في جعل المجتمعات أكثر سلامًا، وأمانًا، كما أن الفتيات اللاتي يذهبن إلى المدرسة غالبًا ما ينجبن أطفالًا أفضل صحة وتعليمًا، وفي ذات السياق فإن كل عام دراسي يجعل دخل الفرد يرتفع بنسبة 10٪ ويرتفع الناتج المحلي الإجمالي للدولة بنسبة 18٪، وتوصلت الدراسات إلى استنتاج مفاده أن الأطفال المتعلمين هم المفتاح لمجتمعات صحية ومنتجة ومزدهرة، وإذا أردنا هذا النوع من التعليم فعلينا الاستثمار فيه من الآن (Okonta & Osakwe, 2022).

يتضح مما سبق أهمية الاستثمار الجامعي لاسيما في الوقت الراهن، الوقت الذي تتزايد فيه أعداد الملتحقين بالتعليم الجامعي، وزيادة النفقات، وعجز الموازنة العامة للدول عن الوفاء بمتطلبات واحتياجات التعليم الجامعي على مستوى كافة الدول، لاسيما دول العالم النامي، وبالتالي يعد الاستثمار الجامعي في المملكة العربية السعودية أمرًا حيويًا لتحقيق التنمية الشاملة وتطوير المهارات والقدرات الأكاديمية والمهنية للشباب السعودي، ويجب أن تكون هناك جهود مستمرة لتحسين جودة التعليم العالي، وتعزيز البحث العلمي، وتوفير الفرص اللازمة للطلاب للمشاركة في الابتكار وريادة الأعمال.

المحور الثاني: بدائل تمويل التعليم:

أمام التوسع المنقطع النظير في قطاع التعليم، وكذلك أمام التضخم الكبير في النفقات التعليمية، والتزايد الهائل في أعداد الطلاب، كان لابد من البحث عن مصادر متنوعة يمكن من خلالها سد الاحتياج المتنامي للطلب على التعليم، ومن أهم تلك المصادر البحث عن صيغ اقتصادية أفضل للإنفاق على التعليم، وتحفيز مشاركة القطاع الخاص لنشر التعليم (العمر، 2008، ص. 8).

ويعتبر تمويل التعليم جزء من موضوع أشمل وأعم، وهو نفقات وتكاليف التعليم، ولكن اتسع في هذا القرن حتى أصبح موضوعًا مستقل بذاته، يتناول مصادر تمويل التعليم وأنماطه، والأشكال والنماذج التي يأخذها تمويل التعليم، وتبرز أهمية هذا الموضوع في ارتباط نمط تمويل التعليم وطبيعة النظام التربوي فيه، حيث يشير هذا بصورة مباشرة إلى البحث عن مختلف الموارد التي تسمح بتمويل السياسات التعليمية، ولابد لكل سياسة أن تقدر نفقاتها للبحث عن مصادر التمويل الأساسية (الراشدان، 2008، ص. 13).

وتمويل التعليم العالي عبارة مجموعة الموارد المالية المخصصة لمؤسسات التعليم العالي سواءً من الموازنة العامة للدولة، أو من مصادر أخرى، مثل الهبات، والتبرعات، والرسوم الطلابية، والمعونات المحلية، والخارجية، لدعم برامج التعليم العالي وأنشطته، وإدارتها بفاعلية لتحقيق أهداف التعليم الجامعي خلال فترة زمنية محددة (الشنيفي، 2018، ص. 75).

كما يقصد به التمويل متعدد المصادر، الذي يعتمد على أكثر من جهة في توفير مصروفات التعليم العالي، ويتمثل في الدعم الممنوح من الدولة ضمن الموازنة العامة، والرسوم الدراسية للطالب، والقروض الطلابية، والتمويل المجتمعي، والوقف (شعيب، 2021، ص. 213).

وبناءً عليه فإن بدائل التمويل الجامعي كثيرة ومتنوعة، تتمثل في فتح قنوات تمويلية جديدة غير الميزانية العامة للدولة لتوفير الاستثمارات بالجامعات لتحقيق الأهداف، والسعي نحو تحقيق التنمية الشاملة، ولعل أهم تلك البدائل القطاع الخاص، والاستفادة من البنية التحتية للجامعات والطاقات البشرية بها في تقديم خدمات مقابل توفير بعض الاستثمارات، واستغلال الأماكن الخالية، وتقديم برامج ودورات للقطاع الخاص يقوم به أعضاء هيئة التدريس، وكذلك إتاحة المجال للقطاع الخاص لفتح وإنشاء جامعات أهلية وجامعات خاصة مع التزامها بأهداف التعليم الحكومي ومعاييره.

مصادر تمويل التعليم:

تختلف مصادر تمويل التعليم تبعاً للدولة ونظامها الاقتصادي القائم وطبيعة تلك الحكومة، هذا وبالإضافة إلى

ISSN Online: 2709-071X
ISSN Print: 2709-0701
DOI: https://doi.org/10.33193/JEAHS.34.2024.479
مجلة العلوم التربوية والإنسانية
Journal of Educational and Human Sciences
www.jeahs.com
Volume (34) April 2024 العدد (34) أبريل 2024

مدى إسهام الهيئات، والمنظمات التي يسند إليها الإشراف على التعليم في تمويل التعليم (المالكي 2013)، وتتمثل تلك المصادر فيما يلي:

أولاً: المصادر الأساسية: ويندرج تحتها، الميزانية التي يتم تخصيصها من قبل الحكومات للتعليم، بالإضافة إلى الضرائب العامة، وأقساط التعليم في القطاع الخاص، والقروض، وتتمثل فيما يلي:

– التمويل من الحكومة: وفي هذا المصدر تتحمل الحكومة الإنفاق على التعليم، حيث يتم تمويل الأنشطة التعليمية من ميزانية الدولة، ولذلك تزايدت أعداد الملتحقين بالتعليم العالي، وتعد مجانية التعليم المتمثلة في هذا المصدر من العوامل التي ساعدت على انتشار التعليم الإلزامي، لكن مما يؤخذ على هذا التمويل هو كثرة رسوب وتسرب الطلاب نظراً لأن الطالب يكون غير متحمس لإنهاء الفترة الزمنية للتعليم خلال الفترة المحددة (الحربي، 2017).

– القروض: ظهر هذا المصدر في مجال التعليم عندما تغيرت النظرة إلى التعليم بحيث أصبح ينظر إلى التعليم على أنه استثمار لرؤوس الأموال بدلاً عن كونه خدمة استهلاكية (المالكي، 2013).

ثانياً: المصادر الثانوية: ويندرج تحتها:

– المشاركات المجتمعية: وهي ما تقوم به مؤسسات وشركات وجمعيات القطاع الخاص بالمساهمة به من أموال سواءً عينية أو نقدية، ومن أشكال المساهمات المجتمعية، وتتمثل تلك المشاركات في: التمويل المالي المباشر الناتج عن فرض الضرائب الموجهة للتعليم سواءً من المواطنين أو الشركات، والتطوع في تقديم الخدمات الإنشائية، أو أعمال الصيانة، والمشاركة في الإدارة، وتطوير المباني، والوسائل التعليمية.

– التمويل الذاتي: حيث تقوم المؤسسة بتحويل أنشطتها وبرامجها إلى برامج إنتاجية، ويعد الاتجاه الاستثماري من المصادر الواعدة في مجال تمويل التعليم، حيث يمكّن المؤسسة من استثمار الموارد والإمكانات الذاتية، تحقيقاً للتمويل الذاتي للمؤسسة (عيسان وآخرون، 2016).

وأضاف الشنيفي (2018) بعض البدائل لتمويل التعليم تتمثل فيما يلي:

– تغيير النظرة لمؤسسات التعليم العالي والنظر إليها كوحدة إنتاجية؛ بحيث يقوم هذا التوجيه على أساس أن توفر الجامعة كفاياتها المالية لسد بعض نفقاتها، وذلك بتوظيف إمكاناتها المادية والبشرية، وتحويلها إلى مواقع إنتاج حقيقية، مع استمرارها في تقديم الخدمات التعليمية، كما يمكن للجامعة استثمار مزارعها ومستشفياتها، وتقاضي رسوم رسمية رمزية على خدماتها التعليمية والإدارية.

– التوجه لنظام التعليم المفتوح في الجامعات لتلبية الحاجات الاجتماعية للتعليم، ويؤدي ذلك إلى خفض التكلفة، وتخفيف العبء الملقى على كاهل الحكومات.

– تسويق الأنشطة والبرامج الجامعة إعلاميا ورعايتها؛ بما يسهم في توفير عقود لرعايتها من قبل المؤسسات الصناعية والتجارية والتعليمية التابعة للقطاعين الحكومي والخاص.

– إدارة موارد الجامعات بشكل مناسب، والعمل على تطويرها الدائم، وتنويع مصادرها بما يسهم في تحقيق الاكتفاء الذاتي للجامعات.

– المشاركة مع مؤسسات القطاع الخاص بما يسهم في إنجاز أبحاث تطبيقية يستفيد منها المجتمع، ويعود عائدها من أموال، ومن فوائد وتوصيات، ونتائج مهمة على التعليم العالي.

– ضمان تسجيل براءات الاختراع للطلاب لإنجازاتهم في الجامعة ولمشاريع تخرجهم، والإكثار من الكراسي البحثية في الجامعات، وعمل الدعاية اللازمة لها، والإعلان عنها حيث تعتبر نظام حديث في تمويل التعليم العالي.

– استثمار كافة الموارد الطبيعية والبشرية المتاحة لمؤسسات التعليم للاستثمار الأمثل، مع مراعاة العوامل الاجتماعية والتربوية والدينية.

– الاتجاه لخصخصة التعليم العالي، بشرط وجود رقابة حكومية عليا تشرف عليه؛ حتى لا يذهب لطابع تجاري بحت، ويبتعد عن أهداف مؤسسات التعليم العالي.

– اتجاه التعليم ناحية التعليم المهني والفني وافتتاح مراكز له؛ لتوفير فرص عمل جديدة، ولاستقبال الطلاب غير الراغبين في الاستمرار في التعليم الجامعي، والحد من الالتحاق بالأقسام النظرية التي لا تتوافق مع احتياجات

ISSN Online: 2709-071X
ISSN Print: 2709-0701
DOI: https://doi.org/10.33193/JEAHS.34.2024.479
مجلة العلوم التربوية والإنسانية
Journal of Educational and Human Sciences
www.jeahs.com
Volume (34) April 2024 العدد (34) أبريل 2024

المجتمع.

– الاستفادة قدر الإمكان من المرافق التابعة للتعليم العالي من قاعات وأندية وغيرها لعقد ندوات ودورات تدريبية، وورش عمل في الأوقات التي يمكن للجامعة الاستغناء عنها بما يعود بذلك على الجامعة من عائد مادي واجتماعي وخدماتي للمجتمع وأفراده.

– عمل معارض بشكل دوري سواءً سنوي أو نصف سنوي لمنتجات الطلبة سواءً الإلكترونية أو اليدوية، والإفادة منها لصالح مؤسسات التعليم العالي.

– إنشاء اقامة مجلات علمية عالمية ومحلية للنشر والتحكيم مقابل رسوم معينة.

ومن خلال ما سبق يتضح أن الاستثمار الجامعي مجال واعد لحل كثير من مشكلات التعليم الجامعي، وفتح طرق جديدة وبدائل فعالة لتمويل التعليم، وتحقيق التطور، والتنمية الشاملة والمستدامة، ولهذا الاستثمار أوجه كثيرة، وطرق متنوعة، تستهدف جميعها مشاركة القطاع الخاص في العملية التعليمية مع القطاع الحكومي، تحت سمع وبصر ومراقبة الحكومة، مما يوفر استثمارات للجامعات لتحقيق أهدافها، وفي نفس الوقت التزامها بمعايير وأهداف التعليم الحكومي.

المحور الثالث: التنمية المستدامة في الجامعات:

مفهوم التنمية المستدامة:

التنمية المستدامة: يعرفها عبد الحي (2006، ص. 11) بأنها: تنمية اقتصادية ومستوى معيشي لا يضعف قدرة البيئة في المستقبل على توفير الغذاء، وعماد الحياة للسكان، وتسعى إلى تلبية احتياجات الجيل الحالي دون استنزاف حاجات الأجيال القادمة.

ويعرفها ديب ومهنا (2009، ص. 27) بأنها: التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر، دون المساس بقدر المستقبل، والأجيال القادمة على تلبية احتياجاتهم.

ويعرفها عساف (2015، ص. 370) عمليات تبذل فيها نشاطات مقصودة، وفق سياسة عامة، لإحداث تطور اجتماعي في شتى النواحي معتمدة على أسس معرفية وثقافية تضمن التوازن بين التعمير والبيئة.

وتعرف أيضًا بأنها: تنمية متكاملة تشتمل على الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والمؤسسية، والبيئية، وغيرها، وترتبط بين استمرارية كل من تلك الجوانب، بحيث تمكن المجتمع وأفراده ومؤسساته، من تلبية احتياجاتهم الحالية مع الحفاظ على التنوع الحيوي، والنظم الأيكولوجية، والعمل على استمرارية ودوام العلاقات الإيجابية بين الانظمة البشرية والنظام الحيوي بحيث لا تُنتهك حقوق الأجيال القادمة (أيوب، 2016، ص. 21).

ويتضمن مفهوم التنمية المستدامة إمداد طلاب الجامعات بمعرفة حول البيئة، والقضايا البيئية، ومعرفة حول المجالات العلمية الخاصة بالطبيعية، والتقنية، والنواحي الاقتصادية، والاجتماعية، وتنمية تفكيرهم في النمو الاقتصادي، وجودة الحياة، وحماية البيئة، لتحقيق التنمية المستدامة (Korwin-Szymanowska et al., 2016).

ويشار كذلك إلى التنمية المستدامة على أنها: الإدارة المثلى للموارد الطبيعية، وذلك بالتركيز على الحصول على الحد الأقصى من منافع التنمية، بشرط المحافظة على خدمات الموارد الطبيعية ونوعيتها (محمد، ٢٠١٨، ص. ٥٨).

ويشير عيد (2019) إلى أن التنمية المستدامة هي: التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها الخاصة في المستقبل، وتدعو التنمية المستدامة إلى تظافر الجهود، من أجل بناء مستقبل للناس ولكوكب الأرض، يكون شاملاً للجميع ومستدامًا.

وينظر إليها على أنها استخدام موارد المجتمع وصيانتها، وتعزيزها، حتى يمكن المحافظة على العمليات الأيكولوجية، التي تعتمد عليها الحياة، وحتى يمكن النهوض بنوعية الحياة الشاملة الآن وفي المستقبل (الغرباوي، 2020، ص. 15).

وتشمل التنمية المستدامة في التعليم العالي أكثر من مجرد تعليم بيئي، كما تشمل حقوق الإنسان، وحل النزاعات، والاقتصاد، والثقافة، والفنون، ويجب أن تتضمن الكتب المدرسية والمناهج و طرق التدريس تلك الأفكار، ويمكن تحقيق التنمية الشاملة بالجامعات من خلال التبادل الطلاب، وتنفيذ برامج دراسية بالتعاون مع جامعات أجنبية، والمشاركة في الجمعيات الدولية والجامعة النقابية، والمشاريع متعددة الأطراف (Lorek et al., 2023) .

وقد تم تعريفها كذلك بأنها: التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال القادمة لتلبية

ISSN Online: 2709-071X
ISSN Print: 2709-0701
DOI: https://doi.org/10.33193/JEAHS.34.2024.479
مجلة العلوم التربوية والإنسانية
Journal of Educational and Human Sciences
www.jeahs.com
Volume (34) April 2024 العدد (34) أبريل 2024

احتياجاتهم الخاصة، ومن أجل تكييف المجتمعات معها لابد من تطور القيود البيئية، والمتعلقة بالموارد، ومن ثم فإن الحضارة الإنسانية ستواجه كوارث بيئية كبيرة في السنوات القادمة نتيجة لتغير المناخ ، كما تم إثباته في العديد من التقارير بما في ذلك الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغيير المناخ، وكذلك نزوح السكان وندرة الموارد والانخفاض في المحاصيل، ولذلك سوف تتطلب البشرية التكيف والتنفيذ على نطاق واسع للممارسات المستدامة، وسيحتاج ذلك إلى قوة دفع كبيرة من المؤثرين في المؤسسات المجتمعية، ولاسيما من قطاع التعليم، حيث تلعب مؤسسات التعليم العالي دورًا مركزيًا في تثقيف الأجيال القادمة وتوجيه السياسة المجتمعية وتوضيح الحاجة إلي قادة لديهم القدرة على تنفيذ مبادرات التنمية المستدامة العالمية(Mokski et al., 2023) .

أهداف التنمية المستدامة:

أكدت لجنة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة واليونسكو على أهمية ودور التعليم العالي من أجل التنمية المستدامة، وقد ظهر هذا بوضوح في الدورة السادسة للجنة عام 1998م، حيث أوصت بالإضافة إلى التأكيد على أهمية التعليم العالي، بضرورة إعادة توجيه أنظمة التعليم الشكلي، وبضرورة تبني أسلوب المداخل للتدريب والبحث، وفي أكتوبر من عام 1990م عقد ممثلو الجامعات وقاداتها مؤتمر بعنوان (تعزيز الاستدامة في التعليم العالي)، ونتج عن هذا المؤتمر إعلان talloires في فرنسا الذى يحدد دور الجامعة في تعليم الأفراد الذين يستطيعون إدارة وتطوير مؤسسات المجتمع، ويؤكد على أهمية التعليم كدعامة أساسية للتنمية المستدامة (الحوت وشاذلي، 2007، ص. 49).

وقد أشارت منظمة اليونسكو إلى أنه توجد أدوار عديدة تستطيع أن تقوم بها مؤسسات التعليم العالي من أجل التنمية المستدامة، وذلك لأنها تمتلك العديد من المميزات التي تجعلها متفردة في هذا الشأن، فهي تمتلك موارد بشرية في كل مجال من مجالات التعليم الإنساني، وتمتلك سنوات من الخبرة في تعليم وتدريب قادة المستقبل، وتمتلك خبراء في كل مجالات البحث (اليونسكو، 2005، ص. 50).

إلا أن قيام مؤسسات التعليم العالي بالدور المأمول منها لإنجاز الاستدامة لن يكون ميسراً إلى الدرجة التي ينبغي أن يكون عليها، فالتعليم العالي نفسه يواجه تحديات وصعوبات كبيرة ترتبط بالتمويل، وتمكين أعضاء هيئة التدريس، وتوفير التدريب المبني على المهارات المطلوبة، وغير ذلك من التحديات المحلية والعالمية التي يمكن أن تحد من فعالية دور التعليم العالي في تحسين نوعية الحياة، وضمان تحقيق التنمية المستدامة.

ويشير عساف (2015، ص. 374)؛ Popescu and Beleaua (2014) إلى أن الجامعات يمكن أن تسهم في تحقيق التنمية المستدامة من خلال ما يلي:

- تمكين العاملين في الجامعات لضمان المشاركة في التدريب والتخطيط وفق الاحتياجات وزيادة الإنتاجية، وتنمية القدرات.
- التعاون بين مؤسسات التعليم العالي، والقطاعين العام والخاص، لبدء برامج فعالة لتعليم وتدريب العاملين، وتدعيم أنماط الإنتاج، وتحقيق التنمية المستدامة.
- اشتراك الجامعات مع المنظمات غير الحكومية في التوعية بأهمية التنمية المستدامة، وتحفيز المجتمع المدني للقيام بمبادرات تتصل بمحاور التنمية المختلفة.
- قيام الجامعات بإصلاح وتطوير هياكلها البحثية والتدريسية والخدماتية، بما يتفق مع الجهود التي تبذل لتلبية متطلبات التنمية المستدامة.
- العمل على إيجاد نموذج للمجتمع المستدام، داخل الحرم الجامعي، وإجراء تقييم بيئي دوري للحرم الجامعي.

كما تتمثل أهداف التنمية المستدامة فيما يلي (الأمم المتحدة، 2019؛ وعيد، 2019)؛ (Rockström, 2019)**:**

- القضاء على الفقر بجميع أشكاله وفي كل مكان.
- القضاء على الجوع، وتوفير الأمن الغذائي، وتعزيز الزراعة المستدامة.
- ضمان تمتع الجميع بأنماط عيش صحية، وبالرفاهية في جميع الأعمار.
- ضمان التعليم الجيد المنصف الشامل للجميع، وتعزيز فرص التعليم مدى الحياة.
- تحقيق المساواة بين الجنسين، وتمكين النساء والفتيات.
- ضمان توافر المياه، وخدمات الصرف الصحي للجميع.

ISSN Online: 2709-071X
ISSN Print: 2709-0701
DOI: https://doi.org/10.33193/JEAHS.34.2024.479
مجلة العلوم التربوية والإنسانية
Journal of Educational and Human Sciences
www.jeahs.com
Volume (34) April 2024 العدد (34) أبريل 2024

- ضمان حصول الجميع على خدمات الطاقة الحديثة بتكلفة ميسورة، وبشكل مستدام.
- تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع والمستدام، وتوفير العمل اللائق والمناسب للجميع.
- إقامة بنى تحتية قادرة على الصمود، وتحفيز التصنيع الشامل للجميع، والمستدام، وتشجيع الابتكار.
- الحد من انعدام المساواة داخل البلدان، وفيما بينها، وجعل المدن آمنة ومستدامة.
- ضمان وجود أنماط استهلاك وإنتاج مستدامة، ويمكن المساهمة في تحقيق هذا الهدف من خلال توعية الطلاب بأنماط الاستهلاك، وكيفية الحفاظ على الموارد.
- اتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي لتغير المناخ، وحفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام، لتحقيق التنمية المستدامة.
- حماية النظم الإيكولوجية البرية ومكافحة التصحر، ووقف التدهور للأراضي، وفقدان التنوع.
- السلام والعدل والمؤسسات، وتعزيز وسائل التنفيذ، وتنشيط الشراكة العالمية، من أجل التنمية المستدامة.

ومن ثم يتضح أن للجامعات دور كبير في تحقيق التنمية المستدامة، وأن أدوار الجامعات لتحقيق ذلك تتطلب مزيدًا من المخصصات المالية، والاستثمارات التي تفي بتلك الأدوار، ولذا فالاستثمار الجامعي يعد أفضل الحلول لمساعدة الجامعات في أداء أدوارها، وتحقيق التنمية المستدامة.

خصائص التنمية المستدامة:

تتمثل خصائص التنمية المستدامة فيما يلي (عبد المعطي ومحفوظ، 2018، ص. 15)؛ (Hák et al., 2016):

- أكثر شمولية لأنها أشد تداخلًا وتعقيدًا.
- تتجه لتلبية احتياجات الطبقات الأكثر فقرًا.
- تهتم بتطوير الجوانب الثقافية، والإبقاء على الحضارة الخاصة بكل مجتمع.
- تراعي حق الأجيال القادمة في الموارد الطبيعية.
- تراعي الحفاظ على البيئة الطبيعية بكل محتوياتها.
- تضع تلبية الاحتياجات الأساسية للفرد في المقام الأول.

وبالتالي فالتنمية المستدامة تنمية طويلة الأمد، تأخذ في الحسبان حقوق الأجيال القادمة، وتحرص على حمايتها، كما تلبي احتياجات الفرد الأساسية، والضرورية من ملبس، ومسكن، وغذاء، وحاجاته التعليمية، والصحية، وتحسين الأوضاع الاجتماعية، دون الاضرار بالتنوع الحيوي، بل وتحافظ على هذا التنوع الحيوي، من ماء وهواء، والموارد الطبيعية، ولذا فالتنمية المستدامة أصبحت مطلبًا تسعى إليه كل المؤسسات، لاسيما المؤسسات التعليمية، وعلى رأسها الجامعات.

البحوث السابقة:

وتتمثل البحوث السابقة فيما يلي:

هدفت دراسة الكيلاني والعازمي (2008) إلى دراسة الاستثمار التربوي للتعليم الجامعي في مستوى البكالوريوس في دولة الكويت من خلال تحليل سعر المنفعة للعام الدراسي 2004/ 2005م، وتكونت عينة الدراسة من مجموعتين تم اختيارهما عشوائيًا لأغراض الدراسة من مجتمعها، المجموعة الأولى: من الطلبة المسجلين في الكليات العلمية والأدبية (المهنية والنظرية)، والتي تمنح درجة البكالوريوس في جامعة الكويت للعام الدراسي 2004/ 2005م، والمجموعة الثانية: من الوزارات والمؤسسات الحكومية والخاصة في دولة الكويت الموظفة لخريجي حملة الشهادة الجامعية الأولى (البكالوريوس)، وخريجي حملة شهادة الثانوية العام، وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج كان من أهمها: أن الاستثمار في التعليم الجامعي في دولة الكويت استثمار مربح على مستوى الفرد والمجتمع، وأن أعلى كلفة تعليمية خاصة في جامعة الكويت كانت لكلية الطب، وأدنى كلفة تعليمية خاصة في جامعة الكويت كانت لكلية الشريعة، أما أعلى كلفة تعليمية عامة في جامعة الكويت فكانت لكلية طب الأسنان، وأدنى كلفة تعليمية عامة في جامعة الكويت كانت لكلية الآداب، كما بلغت أعلى كلفة تعليمية كلية في جامعة الكويت كانت لكلية طب الأسنان، وأدنى كلفة تعليمية كلية في جامعة الكويت كانت لكلية الآداب، كما توصلت نتائج الدراسة أيضا إلى أن أعلى العوائد المتوقعة كانت لخريجي كلية الطب ثم خريجي الهندسة وطب الأسنان والمحاسبة والحاسب الآلي.

ISSN Online: 2709-071X
ISSN Print: 2709-0701
DOI: https://doi.org/10.33193/JEAHS.34.2024.479
مجلة العلوم التربوية والإنسانية
Journal of Educational and Human Sciences
www.jeahs.com
Volume (34) April 2024 العدد (34) أبريل 2024

وأجرى بنو مصطفى وآخرين (2012) دراسة هدفت إلى التعرف على إدارة الجودة الشاملة وأثرها على كفاءة الأداء الأكاديمي في الجامعات السعودية وذلك من خلال معرفة مستوى تطبيق مبادئ إدارة الجودة الشاملة في جامعة المجمعة من وجهة نظر منسوبيها أعضاء هيئة التدريس وتحديد أكثر مبادئ إدارة الجودة الشاملة تطبيقا في الجامعة كما يراها منسوبيها أعضاء هيئة التدريس وتفعيل دور المهتمين والقائمين على إدارة جامعة المجمعة، والجامعات الأخرى بتطبيق مبادئ إدارة الجودة الشاملة والعمل على تعزيزها وتطويرها، وتم تصميم وتوزيع استبيانات على عينة تتكون من مئة عضو هيئة تدريس في جامعة المجمعة، وتم تحليل نتائج هذه الاستبيانات، بينت نتائج الدراسة أنه يوجد أثر ايجابي لتطبيق مبادئ إدارة الجودة الشاملة على كفاءة الأداء الأكاديمي في الجامعات السعودية، ويوجد أثر إيجابي لمتطلبات الجودة في التعليم الجامعي على كفاءة الأداء الأكاديمي في الجامعات السعودية ويوجد أثر إيجابي لمتابعة العملية التعليمية على كفاءة الأداء الأكاديمي الجامعات السعودية ويوجد أثر ايجابي لتطوير القوى البشرية (أعضاء هيئة التدريس) على كفاءة الأداء الأكاديمي في الجامعات السعودية ويوجد أثر إيجابي لقرارات الإدارة الأكاديمية على كفاءة الأداء الأكاديمي في الجامعات السعودية، وكذلك تبين من الدراسة أن إدارة الجودة الشاملة استراتيجية تهتم بتغيير بعض الإجراءات والسلوكيات الإدارية السائدة لتحل محلها ثقافة وسلوكيات الجودة، التي تبرز ملامح شخصية المنظمة ورؤيتها المستقبلية وتوجيهاتها وقيمتها الشخصية والتنظيمية.

ودراسة علي (2013) التي هدفت إلى التعرف على دور البحث العلمي والدراسات العليا في الجامعات الفلسطينية في تحقيق التنمية المستدامة، وقد استخدام الباحث المنهج الوصفي، وتكونت عينة الدراسة من (180) عضو هيئة تدريس، وقد خلصت الدراسة إلى أنه: يوجد إشكالية جسيمة مرتبطة بعدم الاستفادة من نتائج البحث العلمي في تحقيق التنمية المستدامة، كما أنه يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة لفعالية البرامج في التنمية المستدامة.

وأجرى الدوسري والسنانى (2017) بحثًا هدف إلى التعرف على علاقة تمويل التعليم العام بتحقيق الجودة الشاملة في المدارس المتوسطة بمحافظة رماح والهجر التابعة لها، وتضمن البحث إطارا مفاهيميًا لمصطلحات تمويل التعليم، والجودة الشاملة في المؤسسات التربوية التعليمية، واعتمد على المنهج الوصفي الارتباطي، وتكونت العينة من (55) فردا ومفردة من مديري ومديرات ووكلاء ووكيلات ومشرفي ومشرفات المدارس المتوسطة (بنين، بنات) بمحافظة رماح والهجر التابعة إليها، وتمثلت الأدوات في الاستبانة، واختتم البحث بعرض أهم النتائج ومنها، أن مستوى تمويل التعليم العام في المدارس المتوسطة بمحافظة رماح والهجر التابعة لها كان ضعيفا، مما يعني ضعف مستوى تمويل التعليم العام في المحافظة، ومن أهم مظاهر هذا التمويل امتلاك مديرة أو مديرة المدرسة صلاحيات للتصرف في بنود الميزانية، فضلا عن امتلاك المدرسة ميزانية خاصة بها وكافية لاحتياجاتها.

وأجرى حمدان (2020) دراسة هدفت إلى الكشف عن كيفية تطوير التعليم في الجامعات السعودية من خلال تطبيق متطلبات إدارة الجودة الشاملة في التعليم الجامعي، ولتحقيق هدف الدراسة قام الباحث ومن خلال منهج الدراسة الوصفي التحليلي بتحليل الأدبيات المتعلقة بالفكر الإداري في إدارة الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم الجامعي بشكل عام والسعودي بشكل خاص، وجمع المعلومات وتحليلها وتفسيرها للاستفادة منها في موضوع الدراسة، وبعد القيام بتحليل الأدبيات المتعلقة بموضوع الدراسة أشارت النتائج إلى أنه لابد من الوصول إلى تعريف محدد وإجرائي لإدارة الجودة الشاملة في التعليم الجامعي، وأن هناك العديد من الفوائد التي ستعود على الجامعات فيما لو طبقت متطلبات إدارة الجودة الشاملة بالطريقة الصحيحة في التعليم الجامعي، وتم تحديد مؤشرات إدارة الجودة الشاملة في التعليم الجامعي، وكشفت النتائج عن أهم العوامل المؤثرة في إدارة الجودة الكاملة، الشاملة وأخيراً تم تحديد متطلبات تطبيق إدارة الجودة الشاملة في التعليم الجامعي السعودي.

واستهدفت دراسة شلغوم ومدفونى (2020) إلى إبراز المنهج القائم على تحسين جودة التعليم العالي وربط الجامعة بالمحيط الاقتصادي والنسيج الصناعي، ولتحقيق أهداف هذه الدراسة قامت الباحثة بتصميم استبانة تم توزيعها على أعضاء الهيئة التدريسية على اختلاف درجاتهم العلمية والمهنية، لعينة مكونة من (465) أستاذ شملتها الدراسة الميدانية للبحث، حيث توصلت نتائج تحليل الاستبانة من خلال برنامج التحليل الإحصائي (SPSS)؛ إلى جملة من النتائج المرتبطة بالجامعة الجزائرية أهمها ما يتعلق باختبار الفرضيات، والتي تؤكد على وجود دور للاستثمار التعليمي في رأس المال البشري في تحسين جودة التعليم العالي من خلال كل من: جودة البرامج والمناهج التعليمية، القيادة الإدارية ذات الرؤية الاستراتيجية التي تعكس جودة الأداء الجامعي،

ISSN Online: 2709-071X
ISSN Print: 2709-0701
DOI: https://doi.org/10.33193/JEAHS.34.2024.479
مجلة العلوم التربوية والإنسانية
Journal of Educational and Human Sciences
www.jeahs.com
Volume (34) April 2024 العدد (34) أبريل 2024

جودة المكتبة ومصادر المعلومات التعليمية، السمعة والإنتاجية العلمية لأعضاء هيئة التدريس.

حاولت دراسة عثماني (2021) تحديد العلاقة ودرجة تأثير كلا من الإنفاق على التعليم العالي وعدد المتخرجين على الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة (1990-2017)، وقد توصلت نتائج الدراسة القياسية إلى عدم وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة مما استدعى تطبيق نموذج VAR. كما بينت دراسة السببية اعتمادا على منهج Toda Yamamoto عدم وجود علاقة سببية بين كلا من الإنفاق على التعليم العالي وعدد المتخرجين والناتج المحلي الإجمالي، في حين كانت هناك علاقة سببية من الإنفاق على التعليم العالي باتجاه عدد المتخرجين.

وهدفت دراسة فيروز (2022) إلى تحديد متطلبات الاستثمار الرشيد في التعليم العالي اليمني لبناء اقتصاد وطني قائم على المعرفة، وذلك من خلال استخدام المنهج الوصفي بنوعية المسحي والتحليلي وأسلوب الدراسات المستقبلية (دلفي المعدل) لملاءمته لطبيعة الدراسة وأهدافها، والاستبانة أداة لجمع البيانات، تضمنت مجموعة من المتطلبات صنفت في خمسة مجالات بناء على نتائج الجولة الاستطلاعية، طبقت على عينة قصدية من الخبراء في التخطيط واقتصاديات التعليم في الجامعات اليمنية، والبالغ عددهم (21) خبيرا، وأخضعت للتحليل الإحصائي، الذي أظهر جملة من النتائج، أهمها: أن درجة أهمية متطلبات الاستثمار الرشيد في التعليم العالي اليمني لبناء اقتصاد وطني قائم على المعرفة كما يراها الخبراء أنفسهم، جاءت بدرجة أهمية (كبيرة) على مستوى الأداة إجمالا، وعلى مستوى المجالات: حصل مجال: متطلبات البحث والتطوير والابتكار على المرتبة الأولى، ودرجة أهمية (كبيرة)، وجاء مجال: متطلبات رعاية الموهوبين والمبدعين على المرتبة الثانية، ودرجة أهمية (كبيرة) أيضا، كما حصل مجال: متطلبات تنويع مصادر التمويل على المرتبة الثالثة، ودرجة أهمية (كبيرة)، وجاء مجال: البنية التحتية التكنولوجية على المرتبة الرابعة، ودرجة أهمية (كبيرة)، وجاء في المرتبة الخامسة والأخيرة مجال: ترشيد الإنفاق، ودرجة أهمية (كبيرة).

وهدفت دراسة كلوب (2022) إلى الكشف عن مدى تطبيق معايير ضمان الجودة الشاملة في الجامعات الأردنية الحكومية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس وعلاقتها ببعض المتغيرات، واعتمدت المنهج الوصفي المسحي، وتكونت العينة من (220) عضوا في الجامعات الأردنية الحكومية، ولتحقيق أهداف الدراسة تم تطوير استبانة والتأكد من صدقها وثباتها، وأظهرت النتائج أن مجال الرؤية والرسالة قد احتلت المرتبة الأولى، وجاء مجال "إدارة الجامعة" في المرتبة الثانية، وأما "التقويم والمتابعة" فكانت في المرتبة الأخيرة، وكانت درجة أفراد العينة على المجالات كاملة متوسطة، كما أظهرت النتائج عدم وجود فروق دالة إحصائيا بين متوسطات تقديرات أفراد العينة على المجالات جميعها تعزى لمتغير الجنس والرتبة الأكاديمية.

وهدفت دراسة الحصف والسعادات (2023) إلى تقديم بدائل مقترحة لتنوع مصادر تمويل برامج التعليم المستمر في الجامعات السعودية في ضوء التجارب العالمية؛ وفي سبيل تحقيق هذا الهدف، تناول البحث مفهوم التعليم المستمر، وأهميته وخصائصه، ومفهوم وأهمية تنويع مصادر التمويل في الجامعات، ومصادر التمويل المتاحة لبرامج التعليم المستمر في الجامعات المعاصرة، والبدائل الممكنة لتمويل برامج التعليم المستمر في الجامعات السعودية، ومعوقات تمويل برامج التعليم المستمر في الجامعات السعودية وسبل التغلب عليها، واستعراض تجارب عدد من الدول في تنويع مصادر تمويل برامج التعليم المستمر في الجامعات، واعتمد البحث على المنهج الوصفي من خلال إعادة تحليل لبعض الدراسات السابقة التي تناولت نفس الموضوع للاستفادة منها في الإجابة على تساؤلات البحث، واختتمت الدراسة برؤية مستقبلية لتبني أنماط متنوعة لتمويل برامج التعليم المستمر في الجامعات السعودية.

وبحثت دراسة (Ogunode et al., 2023) العقبات التي تعترض الاستثمار في التعليم الجامعي العام في نيجيريا، واستخدمت الدراسة تحليل المحتوى لاختيار الأدبيات المستخدمة، وتم استخدام البيانات الثانوية في الدراسة، وتم جمع البيانات الثانوية من المطبوعات والمنشورات عبر الإنترنت، حددت الدراسة ضعف عائدات الجامعات داخليًا، والفساد، وخدمة الوطن، مشاكل انعدام الأمن والمدفوعات المدعومة، وتسرب الإيرادات، وعدم تنفيذ سياسة التمويل، وانخفاض الإيرادات الوطنية، كعقبات أمام الاستثمار في الجامعات النيجيرية، ولمعالجة هذه المشاكل، أوصت الدراسة بأن الحكومة الفيدرالية يجب أن تمنع جميع تسرب الإيرادات في البلاد لتمكين البلاد من تحقيق أقصى قدر من الإيرادات، يجب أن يكون لدى الحكومة الفيدرالية وحكومات الولايات والحكومات المحلية الإرادة السياسية لتنفيذ السياسة الوطنية لتمويل التعليم في نيجيريا، يجب على الحكومة تعزيز أجهزة مكافحة الفساد لمكافحة الفساد في جميع المؤسسات العامة، وخاصة الجامعات، ويجب أن يزيد مسؤول الجامعات

ISSN Online: 2709-071X
ISSN Print: 2709-0701
DOI: https://doi.org/10.33193/JEAHS.34.2024.479
مجلة العلوم التربوية والإنسانية
Journal of Educational and Human Sciences
www.jeahs.com
Volume (34) April 2024 العدد (34) أبريل 2024

من عائداته المتولدة داخليًا من خلال استكشاف مجالات أخرى لتوليد الدخل والاستثمار في المجالات الحياتية المختلفة لتعزيز الاستثمار الجامعي، وتوفير رأس المال للإنفاق على التعليم.

تعقيب عام على البحوث السابقة:

تناولت البحوث السابقة متغيرات البحث بالدراسة، غير أن واحدة منها لم تتناولها بنفس طريقة المعالجة الحالية، حيث تناول بعضها فوائد الاستثمار في التعليم العالي، كدراسة الكيلاني والعازمي (2008)، ودراسة عثماني (2021)، وتناولت دراسة فيروز (2022) أثر الاستثمار في التعليم العالي على بناء الاقتصاد الوطني، والكشف عن بدائل مقترحة لتمويل التعليم العالي بالجامعات السعودية كما في دراسة الحصف والسعادات (2023)، وتحديد العقبات التي تعترض الاستثمار في التعليم الجامعي كما في دراسة Ogunode et al (2023)، وتناول بعضها التعرف على أثر إدارة الجودة الشاملة في كفاءة التعليم الجامعي كدراسة بنو مصطفى وآخرون (2012)، ودراسة حمدان (2020)، كما تناول أحدها التعرف على طرق تحقيق الجودة الشاملة في التعليم، كدراسة علي (2013)، وتناولت دراسة الدوسري والسناني (2017) بحث علاقة تمويل التعليم العام بتحقيق الجودة الشاملة، ودراسة (شلغوم ومدفوني (2020)، وإمكانية تطبيق معايير الجودة الشاملة بالجامعات كدراسة كلوب (2022).

واتبعت تلك البحوث المنهج الوصفي، وبذلك يتفق البحث الحالي مع تلك البحوث في المنهج المتبع، وهو المنهج الوصفي، وتوصلت تلك الدراسات إلى جملة من النتائج أهمها:

- الاستثمار في التعليم الجامعي استثمار مربح على مستوى الفرد والمجتمع.
- يوجد أثر ايجابي لتطبيق مبادئ إدارة الجودة الشاملة على كفاءة الأداء الأكاديمي في الجامعات السعودية.
- هناك العديد من الفوائد التي ستعود على الجامعات فيما لو طبقت متطلبات إدارة الجودة الشاملة بالطريقة الصحيحة في التعليم الجامعي.
- يوجد دور للاستثمار التعليمي في رأس المال البشري في تحسين جودة التعليم العالي.
- عدم وجود علاقة سببية بين كلا من الإنفاق على التعليم العالي وعدد المتخرجين والناتج المحلي الإجمالي.
- درجة أهمية متطلبات الاستثمار الرشيد في التعليم العالي اليمني لبناء اقتصاد وطني قائم على المعرفة كما يراها الخبراء أنفسهم، جاءت بدرجة أهمية كبيرة.
- توجد بدائل مقترحة لتنوع مصادر تمويل برامج التعليم المستمر في الجامعات السعودية في ضوء التجارب العالمية.
- يزيد مسؤول الجامعات من عائداته المتولدة داخليًا من خلال استكشاف مجالات أخرى لتوليد الدخل والاستثمار في المجالات الحياتية المختلفة لتعزيز الاستثمار الجامعي، وتوفير رأس المال للإنفاق على التعليم.

إجراءات البحث:

مجتمع البحث:

تكون مجتمع البحث من جميع القيادات بالجامعات السعودية الحكومية، ممثلين في (عمداء، وكلاء، رؤساء أقسام) من (28) جامعة سعودية.

عينة البحث:

بلغ حجم عينة البحث (165) من القيادات الجامعية بالجامعات السعودية، موزعين كما يلي:

جدول (1) توزيع عينة البحث وفق المتغيرات الديموغرافية

المتغيرات		عدد العينة	النسبة المئوية
الجنس	ذكور	118	% 71,52
	إناث	47	% 28,48
المسمى الوظيفي	عميد	23	% 13,94
	وكيل	34	% 20,61

ISSN Online: 2709-071X
ISSN Print: 2709-0701
DOI: https://doi.org/10.33193/JEAHS.34.2024.479
مجلة العلوم التربوية والإنسانية
Journal of Educational and Human Sciences
www.jeahs.com
Volume (34) April 2024 العدد (34) أبريل 2024

	رئيس قسم	108	%65,45
سنوات الخبرة	من 1 - 5 سنوات	55	% 33,33
	من 5 - 10 سنوات	62	% 37,58
	10 سنوات فأكثر	48	% 29,09
المجموع		165	%100

يتضح من الجدول (1) أن عينة الدراسة موزعة توزيعًا عشوائيًا بحسب المتغيرات الديموغرافية (الجنس، والمسمى الوظيفي، وسنوات الخدمة).

أدوات البحث:

بناءً على منهج البحث المتبع استخدم الباحث الاستبانة كأداة لجمع البيانات والمعلومات من عينة الدراسة، بهدف الإجابة عن أسئلة البحث، حيث تم إعداد استبانة لقياس الاستثمار الجامعي، وأخرى لقياس التنمية المستدامة بالجامعات السعودية.

أولًا: استبانة الاستثمار الجامعي:

قام الباحث بإعداد الاستبانة وفقاً للخطوات التالية:

1ـ الاطلاع على العديد من الأدبيات والدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع البحث.

3ـ استطلاع آراء عدد من أعضاء هيئة التدريس، والقيادات الجامعية ببعض الجامعات السعودية.

بعد ذلك قام الباحث بتصميم الاستبانة في صورتها الأولية حيث اشتملت على ستة أبعاد، وكل بعد يحتوى على عدد من العبارات عددها (48) عبارة، ملحق(1).

الخصائص السيكومترية للاستبانة:

صدق الأداة:

1-حساب الاتساق الداخلي للاستبانة بحساب الارتباط بين درجة كل عبارة من عبارات كل بعد بالدرجة الكلية للبعد الذي تنتمي إليه، وحساب معاملات الارتباط بين درجة كل بعد بالدرجة الكلية للاستبانة:

حيث تم تطبيق الاستبانة على عينة استطلاعية مكونة من (30) من قادة الجامعات السعودية، ثم تم حساب الاتساق الداخلي للاستبانة أو ما يسمى بالتجانس الداخلي وذلك من خلال حساب ارتباط درجة كل عبارة بالدرجة الكلية للبعد الذي تنتمي إليه، ويوضح الجدول (2) معاملات الارتباط:

جدول (2) معاملات الارتباط بين درجة كل عبارة والدرجة الكلية للبعد الذي تنتمي إليه

العبارة	معامل الارتباط	العبارة	معامل الارتباط	العبارة	معامل الارتباط	العبارة	معامل الارتباط	العبارة	معامل الارتباط	العبارة	معامل الارتباط
مجال البحث العلمي		مجال الكليات الأهلية		مجال القوى البشرية		المجال الاجتماعي		المجال الاقتصادي		مجال المباني	
1	**0,735	9	**0,874	17	**0,880	25	**0,766	33	**0,464	41	**0,680
2	**0,632	10	**0,751	18	**0,855	26	**0,770	34	*0,417	42	**0,504
3	**0,519	11	**0,827	19	**0,942	27	**0,545	35	*0,394	43	**0,490
4	**0,613	12	**0,737	20	**0,795	28	**0,497	36	**0,775	44	**0,805
5	**0,698	13	**0,660	21	**0,884	29	**0,579	37	**0,773	45	**0,797
6	**0,786	14	**0,634	22	**0,769	30	**0,670	38	**0,812	46	**0,732
7	**0,680	15	**0,765	23	**0,504	31	**0,538	39	**0,790	47	**0,550
8	**0,486	16	**0,701	24	**0,490	32	**0,631	40	**0,700	48	**0,777

*دالة عند 0,05 ** دالة عند 0,01

ISSN Online: 2709-071X
ISSN Print: 2709-0701
DOI: https://doi.org/10.33193/JEAHS.34.2024.479
مجلة العلوم التربوية والإنسانية
Journal of Educational and Human Sciences
www.jeahs.com
Volume (34) April 2024 العدد (34) أبريل 2024

يتضح من جدول(2) السابق أن جميع قيم معاملات الارتباط دالة إحصائياً عند مستوى دلالة (0,05)، وبالتالي فهي مقبولة، كما تم حساب معامل الارتباط بين درجة كل بعد والدرجة الكلية للاستبانة.

جدول (3) معاملات ارتباط كل بعد بالدرجة الكلية للاستبانة ن = (30)

م	الأبعاد	معامل الارتباط
الأول	مجال البحث العلمي	**0,788
الثاني	مجال الكليات الأهلية	**0,833
الثالث	مجال القوى البشرية	**0,789
الرابع	المجال الاجتماعي	**0,787
الخامس	المجال الاقتصادي	**0,653
السادس	مجال المباني	**0,824

** دالة عند (0,01)

يتضح من الجدول السابق أن جميع قيم معاملات الارتباط دالة إحصائياً عند مستوى دلالة (0.05)، وبالتالي فهي مقبولة.

ثبات الاستبانة:

قام الباحث بحساب ثبات الاستبانة بطريقة ألفا كرونباخ

جدول (4) ثبات الاستبانة بطريقة ألفا كرونباخ ن = (30)

م	الأبعاد	معامل الثبات
الأول	مجال البحث العلمي	0,802
الثاني	مجال الكليات الأهلية	0,795
الثالث	مجال القوى البشرية	0,941
الرابع	المجال الاجتماعي	0,766
الخامس	المجال الاقتصادي	0,733
السادس	مجال المباني	0,853
الدرجة الكلية للاستبانة		0,889

يتضح أن معامل ثبات الأبعاد زاد عن (0,85)، كما أن ثبات الدرجة الكلية زاد عن (0,88) أيضًا، وهو معامل ثبات مرتفع يدعو إلى الثقة في نتائج الاستبانة.

ثانيًا: استبانة التنمية المستدامة:

الخصائص السيكومترية للاستبانة:

1-حساب الاتساق الداخلي للاستبانة من خلال حساب الارتباط بين درجة كل عبارة بالدرجة الكلية للبعد الذي تنتمي إليه، وحساب معاملات الارتباط بين درجة كل بعد بالدرجة الكلية للاستبانة:

حيث تم تطبيق الاستبانة على عينة استطلاعية مكونة من (30) من القيادات الجامعية بالمملكة العربية السعودية، ثم تم حساب الاتساق الداخلي للاستبانة أو ما يسمى بالتجانس الداخلي وذلك من خلال حساب ارتباط درجة كل عبارة بالدرجة الكلية للبعد الذي تنتمي إليه، ويوضح الجدول (5) معاملات الارتباط:

جدول (5) معاملات الارتباط بين درجة كل عبارة والدرجة الكلية للبعد الذي تنتمي إليه

العبارة	معامل الارتباط	العبارة	معامل الارتباط	العبارة	معامل الارتباط	العبارة	معامل الارتباط	العبارة	معامل الارتباط
البعد الاقتصادي		**البعد الاجتماعي**		**البعد البيئي**		**البعد التربوي**		**البعد التقني**	
1	**0,865	9	**0,868	17	**0,814	25	**0,866	33	**0,811
2	**0,755	10	**0,844	18	**0,750	26	**0,904	34	**0,823
3	**0,614	11	**0,811	19	**0,847	27	**0,933	35	**0,788
4	**0,872	12	**0,801	20	**0,707	28	**0,754	36	**0,847
5	**0,832	13	**0,714	21	**0,606	29	*0,375	37	**0,691
6	**0,555	14	**0,651	22	**0,638	30	**0,879	38	**0,782

ISSN Online: 2709-071X
ISSN Print: 2709-0701
DOI: https://doi.org/10.33193/JEAHS.34.2024.479
مجلة العلوم التربوية والإنسانية
Journal of Educational and Human Sciences
www.jeahs.com
Volume (34) April 2024 العدد (34) أبريل 2024

7	**0,652	15	**0,748	23	**0,848	31	**0,689	39	**0,794
8	**0,880	16	**0,796	24	**0,854	32	**0,781	40	**0,692

*دالة عند 0,05 ** دالة عند 0,01

يتضح من جدول(5) السابق أن جميع قيم معاملات الارتباط دالة إحصائياً عند مستوى دلالة (0,05)، وبالتالي فهي مقبولة، كما تم حساب معامل الارتباط بين درجة كل بعد والدرجة الكلية للاستبانة.

جدول (6) معاملات ارتباط كل بعد بالدرجة الكلية للاستبانة ن = (30)

م	أبعاد الاستبانة	معامل الارتباط
الأول	البعد الاقتصادي	**0,947
الثاني	البعد الاجتماعي	**0,943
الثالث	البعد البيئي	**0,907
الرابع	البعد التربوي	**0,883
الخامس	البعد التقني	**0,866

** دالة عند (0,01)

يتضح من الجدول السابق أن جميع قيم معاملات الارتباط دالة إحصائياً عند مستوى دلالة (0.05)، وبالتالي فهي مقبولة.

ثبات الاستبانة:

قام الباحث بحساب ثبات الاستبانة بطريقة ألفا كرونباخ

جدول (7) ثبات الاستبانة بطريقة ألفا كرونباخ ن = (30)

م	محاور مقياس التوافق النفسي	معامل الثبات بألفا
الأول	البعد الاقتصادي	0,926
الثاني	البعد الاجتماعي	0,919
الثالث	البعد البيئي	0,917
الرابع	البعد التربوي	0,923
الخامس	البعد التقني	0,876
ثبات الدرجة الكلية		0,966

يتضح أن معامل ثبات الأبعاد زاد عن (0,87)، كما أن ثبات الدرجة الكلية (0,96)، وهو معامل ثبات مرتفع يدعو إلى الثقة في نتائج الاستبانة.

نتائج البحث:

أولًا: عرض النتائج المتعلقة بالسؤال الأول: ما واقع الاستثمار الجامعي في المملكة العربية السعودية؟

وللإجابة عن هذا التساؤل تم استخدام الوزن النسبي وفقاً لمقياس ليكرت الخماسي، حيث تم منح الإجابات الدرجات (5- 4- 3- 2- 1)، ولتحديد الوزن النسبي تم حساب المدى (5- 1 = 4)، وتقسيمه على مستويات المقياس، بمعني (4/ 5= 0,80)، ثم إضافة هذه القيمة إلى أقل قيمة في المقياس وهي (1)، وهكذا أصبح التقييم بناء على متوسط الوزن النسبي، كما يبينها الجدول (8) التالي:

جدول (8) التقييم بناء على متوسط الوزن النسبي

الرقم	درجة الواقع	القيمة المعطاة لمستويات التقييم	
		عند إدخال البيانات	الوزن النسبي للمتوسطات
1	كبير جداً	5	من(5) إلى (4,21)
2	كبير	4	من(4,20) إلى (3,41)
3	متوسط	3	من (3,40) إلى (2,61)
4	ضعيف	2	من(2,60) إلى(1,81)
5	ضعيف جدًا	1	من(1,80) إلى(1)

ISSN Online: 2709-071X
ISSN Print: 2709-0701
DOI: https://doi.org/10.33193/JEAHS.34.2024.479
مجلة العلوم التربوية والإنسانية
Journal of Educational and Human Sciences
www.jeahs.com
Volume (34) April 2024 العدد (34) أبريل 2024

ومن أجل التعرف على واقع الاستثمار الجامعي في المملكة العربية السعودية، تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والترتيب ودرجة الواقع لاستجابات أفراد العينة، والتي يوضحها الجدول التالي:

جدول (9) المتوسطات والانحرافات المعيارية والترتيب ودرجة الواقع لاستجابات أفراد العينة حول واقع الاستثمار الجامعي في المملكة العربية السعودية

م	الأبعاد	المتوسطات	الانحرافات	الترتيب	درجة الواقع
البُعد الأول:	مجال البحث العلمي	3,85	1,025	1	كبير
البُعد الثاني:	مجال الكليات الأهلية	3,65	1,085	5	كبير
البُعد الثالث:	مجال القوى البشرية	3,69	1,059	4	كبير
البعد الرابع:	المجال الاجتماعي	3,72	1,052	3	كبير
البُعد الخامس:	المجال الاقتصادي	3,81	1,059	2	كبير
البعد السادس:	مجال المباني والبرامج التعليمية وطرق التدريس والأساليب والأنشطة	3,64	1,15	6	كبير
الدرجة الكلية للاستبانة		3,73	1,07	-	كبير

يتضح من الجدول السابق أن واقع الاستثمار الجامعي في المملكة العربية السعودية جاءت بدرجة كبيرة، في الدرجة الكلية وفي الأبعاد، حيث تراوحت المتوسطات الحسابية ما بين (3,64 -3,85)، كما تراوحت الانحرافات المعيارية ما بين (1,025- 1,15)، كما جاء متوسط الدرجة الكلية (3,73)، وانحراف معياري (1,07).

ويمكن تفسير في ضوء ما يلي:

أن عينة الدراسة لديهم اتجاهات إيجابية نحو الاستثمار الجامعي، حيث يرون أن الاستثمار الجامعي من شأنه أن يتغلب على معوقات التعليم الجامعي، ويوفر النفقات المطلوبة، ويواجه الطلب المتزايد على التعليم، كما يشجع على إجراء البحوث والدراسات التي تساعد على حل مشكلات المجتمع، ويدعم العلاقة الارتباطية بين الجامعة والمجتمع المحلي في صورة بحوث تظهر هذه العلاقة، ويزيد من كفاءة البحوث العلمية المنتَجة، بالإضافة إلى أنه يساهم في دراسة الإمكانات المتاحة واستثمارها في عمل بحوث علمية تهدف إلى التطوير والتحسين، كما أنه يساهم في تشجيع أعضاء هيئة التدريس على إنتاج بحوث علمية تتناسب مع الإمكانات المتاحة.

وفي ذات السياق فإن عينة الدراسة لديهم رؤية حول تفعيل الاستثمار الجامعي، وطرق متنوعة لتحقيقه، حيث تتاح الفرصة للقطاع الخاص للاستثمار في إنشاء كليات أهلية تساهم في التنمية المحلية، كما أن القطاع الخاص يعمل على فتح كليات أهلية تساهم في الوفاء بمتطلبات الطلب الاجتماعي المتزايد على التعليم والذي يعجز القطاع الحكومي عن استيعابه، ويهتم القطاع الخاص بتوفير قاعات ومعامل ومرافق بالكليات الأهلية التي يتم فتحها، وأن الدولة تتجه في الفترة الراهنة إلى التوسع في نسب القبول بالكليات الأهلية لاستغلال الطاقات المتاحة بها بشكل اقتصادي، وبالتالي يتم تقديم الدعم المادي والعلمي والفني للكليات الأهلية من قبل وزارة التعليم العالي، كما يتم التكامل بين الكليات الأهلية والكليات الحكومية من حيث تبادل الكوادر التعليمية لرفع المستويات النوعية للكليات الأهلية.

وعطفًا على ما سبق فإن القطاع الخاص يوفر كادر من الباحثين والتربويين المتخصصين القادرين على التعرف على مشكلات النظام التعليمي ووضع حلول لها، ويعمل القطاع على توفير تعليم نوعي للأفراد يستجيب لحاجاتهم ومطالب التنمية وسوق العمل، بالإضافة إلى أنه يشارك القطاع الحكومي في عملية نقل الطلاب مما يقلل من الازدحام والحوادث ويخفف حركة المرور، وفي ذات الوقت يسهم الاستثمار في التعليم على إذابة الفوارق الاجتماعية بين طبقات المجتمع، ويهتم بتوفير بدائل لزيادة الإنفاق على التعليم الجامعي وتمويله، حيث إن القطاع الخاص لديه قناعة تامة بأن الاستثمار في التعليم مربح اقتصاديًا، ولذا فالقطاع الخاص يسعى إلى التعرف على المناهج التعليمية والوسائل التعليمية من أجل تطويرها، ويهتم بالتعرف على أساليب استخدام الوسائل والتقنيات التعليمية وصيانتها.

وتتفق تلك الدراسة مع العديد من البحوث والدراسات السابقة، مثل: (Mukherjee & Sarkar, 2021; Brennan et al., 2021; Mughan et al., 2022; Okonta & Osakwe, 2022).

ISSN Online: 2709-071X
ISSN Print: 2709-0701
DOI: https://doi.org/10.33193/JEAHS.34.2024.479
مجلة العلوم التربوية والإنسانية
Journal of Educational and Human Sciences
www.jeahs.com
Volume (34) April 2024 العدد (34) أبريل 2024

ثانيًا: عرض النتائج المتعلقة بالسؤال الثاني: ما واقع التنمية المستدامة في التعليم الجامعي بالمملكة العربية السعودية؟:

ومن أجل التعرف على واقع التنمية المستدامة في المملكة العربية السعودية، تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والترتيب ودرجة الواقع لاستجابات أفراد العينة، والتي يوضحها الجدول التالي:

جدول (10) المتوسطات والانحرافات المعيارية والترتيب ودرجة الواقع لاستجابات أفراد العينة حول واقع التنمية المستدامة في المملكة العربية السعودية

م	الأبعاد	المتوسطات	الانحرافات	الترتيب	درجة الواقع
	البُعد الأول: البعد الاقتصادي	3,59	1,02	5	كبير
	البُعد: الثاني: البعد الاجتماعي	3,60	1,14	4	كبير
	البُعد الثالث: البعد البيئي	3,78	1,07	2	كبير
	البعد الرابع: البعد التربوي	3,73	1,09	3	كبير
	البُعد الخامس: البعد التقني	3,79	1,11	1	كبير
	الدرجة الكلية للاستبانة	3,70	1,88	-	كبير

يتضح من الجدول السابق أن واقع التنمية المستدامة في المملكة العربية السعودية جاءت بدرجة كبيرة، في الدرجة الكلية وفي الأبعاد، حيث تراوحت المتوسطات الحسابية ما بين (3,59- 3,79)، كما تراوحت الانحرافات المعيارية ما بين (1,02- 1,14)، كما جاء متوسط الدرجة الكلية (3,70)، وانحراف معياري (1,88).

ويمكن تفسير هذه النتيجة في ضوء ما يلي:

أن عينة الدراسة لديهم نظرة إيجابية نحو التنمية المستدامة، ولديهم اتفاق على دور الجامعة في تحقيق التنمية المستدامة، حيث إن للجامعة دور كبير في التنمية المستدامة من خلال التحذير من التبديد والهدر للموارد الطبيعية، واستخدام الطاقة البديلة داخل الجامعة للحفاظ على البيئة من التلوث، وتسعى الجامعة إلى رفع كفاءة الانتاج وزيادة الانتاجية، كما تهتم بالقضاء على الفقر بجميع أشكاله وفي كل الأماكن، وفي ذات السياق تسعى الجامعة إلى تحقيق النمو الاقتصادي الشامل للجميع والمستدام والمطرد.

ولا يتوقف دور الجامعة في تحقيق التنمية المستدامة على هذا الحد بل يتعداه إلى الاهتمام بالنواحي الاجتماعية سواءً داخل الجامعة أو خارجها، كما تسعى الجامعة لتوفير فرص عمل لائقة للأفراد، وتحرص على توفير الرعاية الصحية والعملية لجميع أفراد المجتمع، بالإضافة إلى أنها تحترم التنوع الثقافي والمعرفي والديني داخل المجتمع، وتحرص على استثمار الموارد البشرية بطريقة مثلى، والقضاء على البطالة، وتقليل الفوارق الاجتماعية بين الطبقات.

بالإضافة إلى أن الجامعة تهتم بالاستخدام النظيف للتكنولوجيا الحديثة، وتكافح مشكلة التصحر بطرق مختلفة، وتعزز وعي السكان بالمشكلات البيئية، وتسعى إلى حماية التربة ومنع تدمير الغطاء النباتي، وتسعى إلى اتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي لمشكلة تغير المناخ وتأثيره على البيئة.

كما أن الجامعة تسعى إلى توفير فرص التعليم والتدريب للجميع بشكل مستدام، وتسعى كذلك إلى تيسير فرص الاطلاع على نتائج الأبحاث حول التنمية المستدامة، وتوفر قاعدة بيانات للأبحاث التربوية على مستوى جميع التخصصات بها، وتقدم سلسلة متباينة من المقررات لتلبي الاحتياجات المختلفة للأفراد وتتوافق مع سوق العمل، وتسعى إلى إحداث نقلة بالمجتمع نحو عصر الصناعة النظيفة من خلال تطبيق التكنولوجيا، وتقدم برامج ودورات تدريبية للشباب على استخدام التقنيات الحديثة، وتسعى إلى ربط التكنولوجيا الحديثة بأهداف المجتمع.

وتتفق هذه النتيجة مع نتائج العديد من البحوث مثل: (بنو مصطفى وآخرون، 2012؛ وعلي، 2013؛ والعمري، 2019؛ والعماري، 2020؛ وحمدان، 2020؛ وكلوب، 2022).

ثالثًا: هل توجد فروق دالة إحصائيًا في كل من الاستثمار الجامعي والتنمية المستدامة في الجامعات السعودية وفقًا لمتغيرات (الجنس، والمسمى الوظيفي، وسنوات الخبرة)؟

أولًا: الاستثمار الجامعي

1-متغير الجنس:

وللإجابة على السؤال السابق تم استخدام اختبار "ت" t-Test، لعينتين مستقلتين للتعرف على الفروق في الاستثمار الجامعي في الجامعات السعودية تبعًا لمتغير الجنس والتي يوضحها جدول (11):

ISSN Online: 2709-071X
ISSN Print: 2709-0701
DOI: https://doi.org/10.33193/JEAHS.34.2024.479
مجلة العلوم التربوية والإنسانية
Journal of Educational and Human Sciences
www.jeahs.com
Volume (34) April 2024 العدد (34) أبريل 2024

جدول (11)
المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية وقيمة ت ودلالة الفروق في الاستثمار الجامعي في الجامعات السعودية تبعًا لمتغير الجنس

الأبعاد	المجموعة	ن	المتوسط	الانحراف المعياري	قيمة "ت"	درجات الحرية	مستوى الدلالة
مجال البحث العلمي	الذكور	118	30,93	4,29	0,490	163	0,625 غير دالة
	الإناث	47	30,57	4,06			
مجال الكليات الأهلية	الذكور	118	29,10	3,43	0,564	163	0,574 غير دالة
	الإناث	47	29,44	3,82			
مجال القوى البشرية	الذكور	118	29,74	3,72	0,878	163	0,381 غير دالة
	الإناث	47	29,17	3,97			
المجال الاجتماعي	الذكور	118	29,81	3,62	0,126	163	0,900 غير دالة
	الإناث	47	29,89	3,81			
المجال الاقتصادي	الذكور	118	30,44	4,15	0,587	163	0,558 غير دالة
	الإناث	47	30,85	3,77			
مجال المباني والبرامج التعليمية	الذكور	118	29,24	3,91	0,512	163	0,610 غير دالة
	الإناث	47	28,89	4,17			
الدرجة الكلية	الذكور	118	179,27	14,27	0,182	163	0,856 غير دالة
	الإناث	47	178,82	14,51			

باستقراء النتائج الموضحة بجدول (11) يتضح أن قيمة (ت) المحسوبة، أقل من قيمة (ت) الجدولية والتي = 1,96 عند مستوى دلالة 0,05، و= 2,59 عند مستوى دلالة 0,01؛ أي أن الفروق غير دالة إحصائياً عند مستوى (0.05)؛ مما يدل على أنه لا توجد فروق دالة إحصائيًا في الاستثمار الجامعي في الجامعات السعودية تبعًا لمتغير الجنس.

ويمكن تفسير ذلك في ضوء أن جميع أفرد العينة على اختلاف جنسهم لديهم وعي كامل بأهمية الاستثمار الجامعي، وأن الاستثمار الجامعي له ارتباط وثيق الصلة بالتقدم والتطوير الحضاري، والاجتماعي، والاقتصادي، كما يرتبط بتحقيق التنمية المستدامة، كما أن لديهم وعي بجوهر العلاقة بين التعليم والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، حيث إن الاستثمار في التعليم يخفف العبء عن ميزانية الدولة، كما يعمل على تطوير الكفاءات العملية، والتقدم العلمي والتكنولوجي.

ومن ثم لم تظهر فروق دالة إحصائيًا في الاستثمار الجامعي تعزي لمتغير الجنس، نظرًا لإدراكهم جميعًا لأهمية الاستثمار في التنمية، وأنه لابد من فتح المجال للاستثمار الجامعي من أجل تلبية الطلب المتزايد على التعليم الجامعي، ومواجهة المستويات الاجتماعية المتباينة.

كما أن الاستثمار الجامعي يفتح طرق وبدائل جديدة لتمويل التعليم، بعيدًا عن البدائل التقليدية التي تضعف الميزانية العامة للدولة، وتزيد من الصعوبات، وتتفق هذه النتيجة مع نتائج بحوث كل من: (Brennan et al., 2021; Mughan et al., 2022; Okonta & Osakwe, 2022).

2-متغير المسمى الوظيفي:

وللتحقق من وجود فروق في الاستثمار الجامعي في الجامعات السعودية تبعًا لمتغير المسمى الوظيفي تم استخدام "تحليل التباين الأحادي" (Way ANOVA One)؛ لتوضيح دلالة الفروق في إجابات أفراد عيِّنة الدِّراسة طبقًا لاختلاف مُتغيِّر المسمى الوظيفي، وجاءت النَّتائج كما يوضحها الجدول التَّالي:

ISSN Online: 2709-071X
ISSN Print: 2709-0701
DOI: https://doi.org/10.33193/JEAHS.34.2024.479
مجلة العلوم التربوية والإنسانية
Journal of Educational and Human Sciences
www.jeahs.com
Volume (34) April 2024 العدد (34) أبريل 2024

جدول (12) نتائج "تحليل التباين الأحادي" (One Way ANOVA) للفُروق في إجابات أفراد عيّنة الدِّراسة طبقًا لاختلاف المسمى الوظيفي

الأبعاد	مصدر التباين	مجمـــــوع مربعات	مُتوسِّـــط المربعات	قيمة ف	الدلالـــــة الإحصائيَّة
مجال البحث العلمي	بين المجموعات	4,98	2,49	0,138	0,87 غيـر دالة
	داخل المجموعات	2920,26	18,02		
	المجموع	2925,24			
مجـــــال الكليـــات الأهلية	بين المجموعات	4,55	2,27	0,180	0,83 غيـر دالة
	داخل المجموعات	2051,83	12,66		
	المجموع	2056,4			
مجال القوى البشرية	بين المجموعات	70,32	35,16	2,48	0,08 غيـر دالة
	داخل المجموعات	2293,81	14,15		
	المجموع	2364,14			
المجـــــال الاجتماعي	بين المجموعات	15,96	7,98	0,590	0,55 غيـر دالة
	داخل المجموعات	2192,61	13,53		
	المجموع	2208,58			
المجـــــال الاقتصادي	بين المجموعات	4,87	2,43	0,148	0,86 غيـر دالة
	داخل المجموعات	2675,82	16,51		
	المجموع	2680,70			
مجـــــال المبـــاني والبـــرامج التعليمية	بين المجموعات	6,86	3,43	0,214	0,80 غيـر دالة
	داخل المجموعات	2593,64	16,01		
	المجموع	2600,50			
الدرجـــــة الكلية	بين المجموعات	146,51	73,25	0,355	0,70 غيـر دالة
	داخل المجموعات	33386,6	206,09		
	المجموع	33533,21			

ISSN Online: 2709-071X
ISSN Print: 2709-0701
DOI: https://doi.org/10.33193/JEAHS.34.2024.479
مجلة العلوم التربوية والإنسانية
Journal of Educational and Human Sciences
www.jeahs.com
Volume (34) April 2024 العدد (34) أبريل 2024

يتَّضح من الجدول رقم (12) أنه لا توجد فروق دالة إحصائيًا عند مُستوى الدلالة الإحصائيَّة (0.05) فأقل في إجابات أفراد عيِّنة الدِّراسة حول الاستثمار الجامعي في الجامعات السعودية تبعًا لمتغير المسمى الوظيفي، (عميد، وكيل، رئيس قسم).

ويمكن تفسير ذلك في ضوء أن جميع أفراد العينة على اختلاف مسماهم الوظيفي يرغبون في زيادة الاستثمار الجامعي، نظرًا لأن الاستثمار الجامعي يسحن المستويات الاجتماعية، لاسيما لأعضاء هيئة التدريس، حيث يتحسن مستوى دخلهم، وتزداد مرتباتهم، وينعكس ذلك على مستوياتهم الأكاديمية، حيث إن عضو هيئة التدريس الذي تتوفر له مستويات اجتماعية جيدة يبدع في مجال عمله، ويقدم بحوث إبداعية تساعد في حل مشكلات المجتمع.

ومن ثم يظهر ذلك في التنمية المستدامة، بطريقة غير مباشرة، حيث إن أعضاء هيئة التدريس هم أكثر الناس قدرة على التعرف على مشكلات المجتمع، وتقديم حلول لها، وبالتالي يكرسون أبحاثهم حول تلك المشكلات، وتتحقق التنمية بناء على نتائج أبحاثهم وتوصياتها، إذا ما تم تطبيقها، وتتفق هذه النتيجة مع (عيد، 2019)؛ (Rockström, 2019).

3-سنوات الخبرة:

للتَّعرُّف على ما إذا كانت هناك فروق ذات دلالة إحصائيَّة في إجابات أفراد عيِّنة الدِّراسة طبقًا لاختلاف مُتغيِّر سنوات الخبرة في الاستثمار الجامعي بالجامعات السعودية استُخدم "تحليل التباين الأحادي" (One Way ANOVA)؛ لتوضيح دلالة الفروق في إجابات أفراد عيِّنة الدِّراسة طبقًا لاختلاف مُتغيِّر سنوات الخبرة، وجاءت النَّتائج كما يوضحها الجدول التَّالي:

جدول (13) نتائج "تحليل التباين الأحادي" (One Way ANOVA) للفُروق في إجابات أفراد عيِّنة الدِّراسة طبقًا لاختلاف سنوات الخبرة

الأبعاد	مصدر التباين	مجموع مربعات	مُتوسِّط المربعات	قيمة ف	الدلالة الإحصائيَّة
مجال البحث العلمي	بين المجموعات	40,56	20,28	1,13	0,323 غير دالة
	داخل المجموعات	2884,68	17,80		
	المجموع	2925,24			
مجال الكليات الأهلية	بين المجموعات	5,07	2,53	0,200	0,819 غير دالة
	داخل المجموعات	2051,32	12,66		
	المجموع	2056,4			
مجال القوى البشرية	بين المجموعات	48,85	24,42	1,70	0,184 غير دالة
	داخل المجموعات	2315,28	14,29		
	المجموع	2364,14			
المجال الاجتماعي	بين المجموعات	17,07	8,54	0,631	0,533 غير دالة
	داخل المجموعات	2191,50	13,52		

ISSN Online: 2709-071X
ISSN Print: 2709-0701
DOI: https://doi.org/10.33193/JEAHS.34.2024.479
مجلة العلوم التربوية والإنسانية
Journal of Educational and Human Sciences
www.jeahs.com
Volume (34) April 2024 العدد (34) أبريل 2024

الأبعاد	مصدر التباين	مجمـــــوع مربعات	مُتوسِّـــط المربعات	قيمة ف	الدلالـــــة الإحصائيَّة
	المجموع	2208,58			
المجـــــال الاقتصادي	بين المجموعات	49,54	24,77	1,52	0,221 غير دالة
	داخل المجموعات	2631,15	16,24		
	المجموع	2680,70			
مجـــــال المبـــاني والبـــرامج التعليمية	بين المجموعات	4,87	2,43	0,152	0,859 غير دالة
	داخل المجموعات	2595,64	16,02		
	المجموع	2600,50			
الدرجـــــة الكلية	بين المجموعات	339,39	169.69	0,828	0,439 غير دالة
	داخل المجموعات	33193,82	204,90		
	المجموع	33533,21			

يتّضح من الجدول رقم (13) أنه لا توجد فروق دالة إحصائيًا عند مُستوى الدلالة الإحصائيَّة (0.05) فأقل في إجابات أفراد عيِّنة الدِّراسة في الاستثمار الجامعي في الجامعات السعودية تعزى لمتغير سنوات الخبرة (أقل من 5 سنوات- من 5 إلى 10 سنوات - أكثر من 10 سنوات).

ويمكن تفسير ذلك في ضوء أن سنوات الخبرة ليس لها تأثير من وجهة نظر العينة حول الاستثمار الجامعي، حيث يتفق الجميع على فاعلية الاستثمار الجامعي، وأن له دورًا كبيرًا في التنمية الشاملة، وأن الاستثمار في التعليم يرتبط بالنمو الاقتصادي في جميع دول العالم، كما أن التعليم يحقق عائدات أكثر أهمية للمجتمعات الإنسانية، ولذا ينبغي أن يتم الاهتمام بالاستثمار فيه، وتنميته، لتحقيق التنمية المستدامة.

كما أن الاستثمار الجامعي عنصر مهم في إحداث الاستقرار السياسي والاجتماعي، حيث يعتبر شرط أساسي للتنمية الاقتصادية، وتتجلى أهمية الاستثمار الجامعي في توفير بيئة تعليمية متميزة تساهم في تأهيل الطلاب، وتطوير قدراتهم ومهاراتهم الأكاديمية والمهنية، ومن ثم بدأت الدعوات بضرورة تنويع بدائل التمويل الجامعي من أجل تحقيق التنمية المستدامة، ويتفق ذلك مع ما أثبته كل من: (الكيلاني والعازمي، 2008؛ والزلزلة، 2011).

ثانيًا: التنمية المستدامة:

1-متغير الجنس:

وللإجابة على السؤال السابق تم استخدام اختبار "ت" t-Test، لعينتين مستقلتين للتعرف على الفروق في التنمية المستدامة في الجامعات السعودية تبعًا لمتغير الجنس والتي يوضحها جدول (11):

ISSN Online: 2709-071X
ISSN Print: 2709-0701
DOI: https://doi.org/10.33193/JEAHS.34.2024.479
مجلة العلوم التربوية والإنسانية
Journal of Educational and Human Sciences
www.jeahs.com
Volume (34) April 2024 العدد (34) أبريل 2024

جدول (14)
المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية وقيمة ت ودلالة الفروق في التنمية المستدامة في الجامعات السعودية تبعًا لمتغير الجنس

الأبعاد	المجموعة	ن	المتوسط	الانحراف المعياري	قيمة "ت"	درجات الحرية	مستوى الدلالة
البعد الاقتصادي	الذكور	118	28,63	3,12	0,502	163	0,617 غير دالة
	الإناث	47	28,93	4,22			
البعد الاجتماعي	الذكور	118	28,38	4,36	1,85	163	0,066 غير دالة
	الإناث	47	29,87	5,35			
البعد البيئي	الذكور	118	30,05	3,30	1,49	163	0,137 غير دالة
	الإناث	47	30,95	3,90			
البعد التربوي	الذكور	118	29,81	3,70	0,484	163	0,629 غير دالة
	الإناث	47	30,12	3,89			
البعد التقني	الذكور	118	30,39	3,82	0,065	163	0,956 غير دالة
	الإناث	47	30,36	3,79			
الدرجة الكلية	الذكور	118	147,28	11,95	1,31	163	0,192 غير دالة
	الإناث	47	150,25	15,70			

باستقراء النتائج الموضحة بجدول (14) يتضح أن قيمة (ت) المحسوبة، أقل من قيمة (ت) الجدولية والتي = 1,96 عند مستوى دلالة 0,05، و= 2,59 عند مستوى دلالة 0,01؛ أي أن الفروق غير دالة إحصائياً عند مستوى (0.05)؛ مما يدل على أنه لا توجد فروق دالة إحصائيًا في التنمية المستدامة في الجامعات السعودية تبعًا لمتغير الجنس.

ويمكن تفسير ذلك في ضوء أن التنمية المستدامة هدف أساسي من أهداف التعليم، لاسيما التعليم الجامعي، بالإضافة إلى أن التنمية المستدامة تعد قضية عامة على مستوى العالم، وقد أدرك ذلك العاملون في الجامعات، وقياداتها، حيث تعد التنمية المستدامة هدفًا تسعى إلي تحقيقه جميع الدول سواءً المتقدمة أو النامية، بهدف النهوض والاستمرار، ومن أجل تطوير كافة مؤسسات المجتمع، على المدى البعيد، وزيادة معدلات النمو، والحد من البطالة، والارتقاء بالمواطن، وتحقيق حياة كريمة، وفق معايير صحية واجتماعية وتعليمية.

بالإضافة إلى أن أعضاء العينة يرون أن التنمية المستدامة تنمية متكاملة تشتمل على الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والمؤسسية، والبيئية، وغيرها، وتربط بين استمرارية كل من تلك الجوانب، بحيث تمكن المجتمع وأفراده ومؤسساته من تلبية احتياجاتهم الحالية مع الحفاظ على التنوع الحيوي، والنظم الأيكولوجية، والعمل على استمرارية ودوام العلاقات الإيجابية بين الانظمة البشرية والنظام الحيوي بحيث لا تُنتهك حقوق الأجيال القادمة، وبالتالي فهذه الرؤية يتفق فيها الجميع دون اختلاف بينهم على أساس الجنس.

ويرى الجميع أن للتعليم العالي دور مهم من أجل تحقيق التنمية المستدامة، ولذلك فإنهم يفعلون إجراءات مهمة لتحقيق ذلك داخل جامعاتهم، فالتنمية المستدامة أصبحت حديث الساعة، في كل الأنظمة، وعلى كافة المستويات، ولذا فالمملكة وفقًا لرؤيتها 2030م أيضًا تؤكد على موضوع التنمية المستدامة، وتختار قيادات يساعدون في تحقيق تلك الرؤية، وتتفق هذه النتيجة مع نتيجة دراسات كل من: (الحوت وشاذلي، 2007؛ وأيوب، 2016؛ والحاسي، 2022).

2-متغير المسمى الوظيفي:

وللتحقق من وجود فروق في الاستثمار الجامعي في الجامعات السعودية تبعًا لمتغير المسمى الوظيفي تم استخدام "تحليل التباين الأحادي" (One Way ANOVA)؛ لتوضيح دلالة الفروق في إجابات أفراد عيِّنة الدِّراسة طبقًا لاختلاف مُتغيِّر المسمى الوظيفي، وجاءت النَّتائج كما يوضحها الجدول التَّالي:

ISSN Online: 2709-071X
ISSN Print: 2709-0701
DOI: https://doi.org/10.33193/JEAHS.34.2024.479
مجلة العلوم التربوية والإنسانية
Journal of Educational and Human Sciences
www.jeahs.com
Volume (34) April 2024 العدد (34) أبريل 2024

جدول(15) نتائج "تحليل التباين الأحادي" (One Way ANOVA) للفُروق في إجابات أفراد عيِّنة الدِّراسة طبقًا لاختلاف المسمى الوظيفي

الأبعاد	مصدر التباين	مجمـــــوع مربعات	مُتوسِّـــط المربعات	قيمة ف	الدلالـــــة الإحصائيَّة
البعـــــد الاقتصادي	بين المجموعات	22,80	11,40	0,94	0,389 غير دالة
	داخل المجموعات	1946,36	12,01		
	المجموع	1969,17			
البعـــــد الاجتماعي	بين المجموعات	8,04	4,02	0,180	0,835 غير دالة
	داخل المجموعات	3613,75	22,30		
	المجموع	3621,79			
البعد البيئي	بين المجموعات	13,76	6,88	0,560	0,572 غير دالة
	داخل المجموعات	1989,84	12,28		
	المجموع	2003,61			
البعـــــد التربوي	بين المجموعات	49,70	24,85	1,78	0,171 غير دالة
	داخل المجموعات	2258,74	13,94		
	المجموع	2308,44			
البعد التقني	بين المجموعات	10,48	5,24	0,360	0,699 غير دالة
	داخل المجموعات	2360,69	14,57		
	المجموع	2371,17			
الدرجـــــة الكلية	بين المجموعات	236,02	118,01	0,680	0,508 غير دالة
	داخل المجموعات	28123,03	173,59		
	المجموع	28359,06			

يتّضح من الجدول رقم (15) أنه لا توجد فروق دالة إحصائيًا عند مُستوى الدلالة الإحصائيَّة (0.05) فأقل في إجابات أفراد عيِّنة الدِّراسة حول التنمية المستدامة في الجامعات السعودية تبعًا لمتغير المسمى الوظيفي، (عميد، وكيل، رئيس قسم).

ويمكن تفسير ذلك من خلال: أن جميع أفراد العينة يدركون أهمية التنمية الشاملة، ويعملون على تحقيقها، ويتخذون خطوات إجرائية للوصول إليها، في ظل عالم متغير، ومتطور، يسير بسرعة لم يسبق لها مثيل، وأن

ISSN Online: 2709-071X
ISSN Print: 2709-0701
DOI: https://doi.org/10.33193/JEAHS.34.2024.479
مجلة العلوم التربوية والإنسانية
Journal of Educational and Human Sciences
www.jeahs.com
Volume (34) April 2024 العدد (34) أبريل 2024

على الجامعات أن تواكب وتساير هذا التطور والتغيير، لاسيما وهي المسئولة عن إعداد الشباب، وسواعد الأمة، وعلمائها المستقبليين.

ولذا فقادة الجامعات يفعلون سبل التعاون بين مؤسسات التعليم العالي، والقطاعين العام والخاص، لبدء برامج فعالة لتعليم وتدريب العاملين، وتدعيم أنماط الإنتاج، وتحقيق التنمية المستدامة، كما يحفزون المجتمع المدني للقيام بمبادرات تتصل بمحاور التنمية المختلفة، ويقومون بإصلاح وتطوير هياكلها البحثية والتدريسية والخدماتية، بما يتفق مع الجهود التي تبذل لتلبية متطلبات التنمية المستدامة، ويشرفون على العمل على إيجاد نموذج للمجتمع المستدام، داخل الحرم الجامعي، وتتفق هذه النتيجة مع ما توصلت إليه دراسات كل من: (الدوسري والسنانى، 2017؛ وحمدان، 2020؛ وشلغوم ومدفونى، 2020؛ وكلوب، 2022).

3-سنوات الخبرة:

للتَّعرُّف على ما إذا كانت هناك فروق ذات دلالة إحصائيَّة في إجابات أفراد عيِّنة الدِّراسة طبقًا لاختلاف مُتغيِّر سنوات الخبرة في التنمية المستدامة بالجامعات السعودية استُخدم "تحليل التباين الأحادي" (One Way ANOVA)؛ لتوضيح دلالة الفروق في إجابات أفراد عيِّنة الدِّراسة طبقًا لاختلاف مُتغيِّر سنوات الخبرة، وجاءت النَّتائج كما يوضحها الجدول التَّالي:

جدول (16) نتائج "تحليل التباين الأحادي" (One Way ANOVA) للفُروق في إجابات أفراد عيِّنة الدِّراسة طبقًا لاختلاف سنوات الخبرة

الأبعاد	مصدر التباين	مجموع مربعات	مُتوسِّط المربعات	قيمة ف	الدلالة الإحصائيَّة
البعد الاقتصادي	بين المجموعات	11,76	5,88	0,48	0,615 غير دالة
	داخل المجموعات	1957,41	12,08		
	المجموع	1969,17			
البعد الاجتماعي	بين المجموعات	51,92	25,96	1,17	0,310 غير دالة
	داخل المجموعات	3569,86	22,03		
	المجموع	3621,79			
البعد البيئي	بين المجموعات	31,48	15,74	1,29	0,277 غير دالة
	داخل المجموعات	1972,12	12,17		
	المجموع	2003,61			
البعد التربوي	بين المجموعات	84,84	42,42	2,09	0,58 غير دالة
	داخل المجموعات	2223,59	13,72		
	المجموع	2308,44			
البعد التقني	بين المجموعات	30,82	15,41	1,06	0,347

ISSN Online: 2709-071X
ISSN Print: 2709-0701
DOI: https://doi.org/10.33193/JEAHS.34.2024.479
مجلة العلوم التربوية والإنسانية
Journal of Educational and Human Sciences
www.jeahs.com
Volume (34) April 2024 العدد (34) أبريل 2024

الأبعاد	مصدر التباين	مجمـــــــوع مربعات	مُتوسِّـــط المربعات	قيمة ف	الدلالـــــة الإحصائيَّة
	داخل المجموعات	2340,35	14,44		غير دالة
	المجموع	2371,17			
الدرجـــــة الكلية	بين المجموعات	769,24	384,62	2,25	0,108 غير دالة
	داخل المجموعات	27589,82	170,30		
	المجموع	28359,06			

يتّضح من الجدول رقم (16) أنه لا توجد فروق دالة إحصائيًا عند مُستوى الدلالة الإحصائيَّة (0.05) فأقل في إجابات أفراد عيِّنة الدِّراسة في التنمية المستدامة في الجامعات السعودية تعزى لمتغير سنوات الخبرة (أقل من 5 سنوات- من 5 إلى 10 سنوات - أكثر من 10 سنوات).

ويمكن تفسير ذلك في ضوء ما يلي:

أن قادة الجامعات السعودية يفعلون إجراءات تحقيق الجودة الشاملة والمستدامة بطرق شتى، لتحقيق رؤية المملكة العربية السعودية 2030م، وأهم تلك الخطوات: القضاء على الفقر بجميع أشكاله وفي كل مكان، والقضاء على الجوع، وتوفير الأمن الغذائي، وتعزيز الزراعة المستدامة، وضمان تمتع الجميع بأنماط عيش صحية، وبالرفاهية في جميع الأعمار، وضمان التعليم الجيد المنصف الشامل للجميع، وتعزيز فرص التعليم مدى الحياة، وتحقيق المساواة بين الجنسين، وتمكين النساء والفتيات، وضمان توافر المياه، وخدمات الصرف الصحي للجميع.

كما تسعى الجامعات السعودية لتحقيق ضمان حصول الجميع على خدمات الطاقة الحديثة بتكلفة ميسورة، وبشكل مستدام، وتعزيز النمو الاقتصادي المطرد، والشامل للجميع والمستدام، وتوفير العمل اللائق والمناسب للجميع، وإقامة بنى تحتية قادرة على الصمود، وتحفيز التصنيع الشامل للجميع، والمستدام، وتشجيع الابتكار، والحد من انعدام المساواة داخل البلدان، وفيما بينها، وجعل المدن آمنة ومستدامة، وضمان وجود أنماط استهلاك وإنتاج مستدامة، ويمكن المساهمة في تحقيق هذا الهدف من خلال توعية الطلاب بأنماط الاستهلاك، وكيفية الحفاظ على الموارد، واتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي لتغير المناخ، وحفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام، لتحقيق التنمية المستدامة، وحماية النظم الإيكولوجية البرية ومكافحة التصحر، ووقف التدهور للأراضي، وفقدان التنوع، والسلام والعدل والمؤسسات، وتعزيز وسائل التنفيذ، وتنشيط الشراكة العالمية، من أجل التنمية المستدامة، وتتفق هذه النتيجة مع ما توصلت إليه دراسات كل من: (عيد، 2019)؛ (Rockström, 2019).

ثالثًا: عرض النتائج المتعلقة بالسؤال الثالث: ما التصور المقترح لتطوير الاستثمار الجامعي كمدخل لتنويع بدائل تمويل التعليم العالي وتحقيق التنمية المستدامة في الجامعات السعودية؟

ومن أجل الإجابة عن هذا السؤال تمت مراجعة البحوث السابقة ذات الصلة بموضوع البحث، ويمكن صياغة التصور المقترح كما يلي:

التصور المقترح لتطوير الاستثمار الجامعي كمدخل لتنويع بدائل تمويل التعليم العالي وتحقيق التنمية المستدامة في الجامعات السعودية

محاور التصور المقترح:

تتمثل محاور التصور المقترح في خمسة عناصر أساسية هي:

ISSN Online: 2709-071X
ISSN Print: 2709-0701
DOI: https://doi.org/10.33193/JEAHS.34.2024.479
مجلة العلوم التربوية والإنسانية
Journal of Educational and Human Sciences
www.jeahs.com
Volume (34) April 2024 العدد (34) أبريل 2024

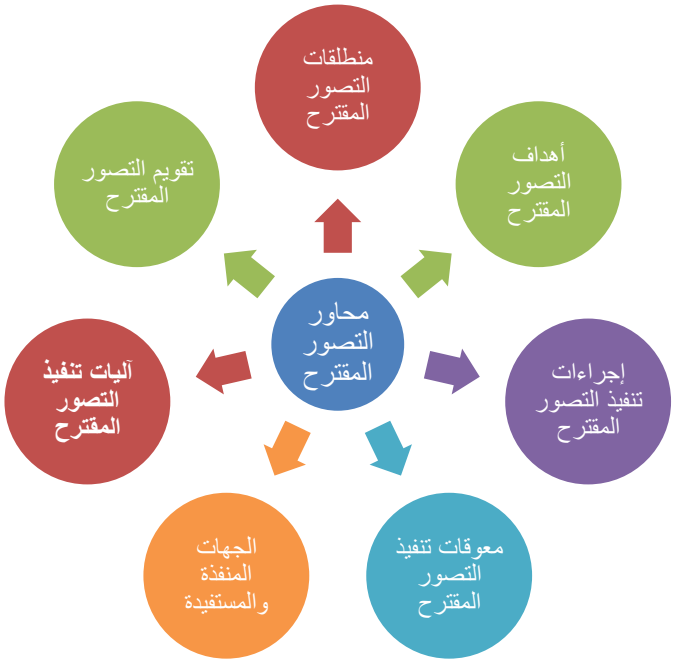

شكل (1) محاور التصور المقترح إعداد الباحث

أولًا: منطلقات التصور المقترح:

تتمثل منطلقات التصور المقترح في ضرورة الاعتماد على مصادر وبدائل جديدة وغير تقليدية لتمويل الجامعات، بالشكل الذي يسهم في دعم أنشطة وبرامج الجامعات السعودية، واستمرارية قدرتها على تنفيذ برامجها التعليمية، والتربوية، والاجتماعية، مع السماح للجامعات بالبحث عن آليات جديدة للتمويل بما لا تخالف طبيعة العمل الجامعي، وطبيعة الدولة، وبما يساعد على تحقيق رؤية المملكة العربية السعودية 2030م.

ثانيًا: أهداف التصور المقترح:

- السعي نحو تحقيق رؤية المملكة العربية السعودية 2030م، والتي أكدت على ضرورة التوازن المالي واستثمار الأصول المملوكة للدولة باحترافية وشفافية، وتحقيق مؤشرات أداء عالية.
- السعي نحو تحقيق الجودة الشاملة سواءً على مستوى الجامعة أو على مستوى الدولة ككل.
- توجيه الجامعات لاستثمار إمكاناتها المادية والبشرية، والسعي نحو توفير بدائل جديدة للتمويل، ومواكبة التحولات العالمية في تمويل التعليم الجامعي.
- دعم العلاقة بين القطاعين العام والخاص، وإنشار شراكات تعاونية بينهم بما يعود بالنفع على العملية التعليمية، وتحقيق التنمية المستدامة.
- توجيه الجامعات إلى الاستفادة الكاملة من المنشآت والقاعات والمعامل والمختبرات.
- تخفيف العبء عن الموازنة العامة للدولة، وفتح مجالات جديدة للاستثمار الجامعي.

ثالثًا: إجراءات تنفيذ التصور المقترح:

يمكن تنفيذ التصور المقترح من خلال المحاور التالية:

1- المستوى التنظيمي والإداري:

- الاستثمار في مجال البحوث التطبيقية التي يطلبها القطاع الخاص بالاتفاق معهم مقابل الانفاق على تلك البرامج.
- سن لوائح تتيح للجامعات فرصة البحث عن بدائل جديدة للتمويل.
- إتاحة الفرصة للجامعات بإنشاء صناديق تطوعية تسهم في تنمية تمويلها.

ISSN Online: 2709-071X
ISSN Print: 2709-0701
DOI: https://doi.org/10.33193/JEAHS.34.2024.479
مجلة العلوم التربوية والإنسانية
Journal of Educational and Human Sciences
www.jeahs.com
Volume (34) April 2024 العدد (34) أبريل 2024

- تطوير البرامج التعليمية بما يتيح الفرصة لجذب الطلاب من الخارج برسوم مالية.
- التوسع في البرامج الدراسية مدفوعة الأجر بالكامل.
- استثمار القاعات والمعامل والمختبرات وتأجيرها للقطاع الخاص في غير أوقات الدراسة.
- استثمار الأموال المتاحة بالجامعة في مشاريع ربحية يمكن الانفاق من عوائدها على الجامعة.
- توفير قيادات جامعية ذات فكر مستقبلي، واستثماري، يدبر العمل بالجامعة، ويبتكر بدائل جديدة لتنمية الاستثمارات الجامعية.
- التنسيق بين وزارة التعليم العالي والقطاع الخاص وفق خطة زمنية لاستبدال المباني المستأجرة بأخرى مملوكة لقطاع التعليم.
- تذليل العقبات الإدارية بما يتيح عقد شراكات بين التعليم الجامعي ومؤسسات المجتمع المدني لتعزيز ثقافة الاستثمار الجامعي.
- إقامة الجامعة لندوات ومؤتمرات وورش عمل في مجال الاستثمار الجامعي.

2-مجال أعضاء هيئة التدريس:

- استثمار معارف وقدرات ومهارات أعضاء هيئة التدريس في تقديم برامج ودورات للمستفيدين ولاسيما القطاع الخاص مقابل أجر مادي.
- توفير مرتبات مجزية لأعضاء هيئة التدريس والكادي الوظيفي بالتعليم الجامعي للحد من تسربهم.
- التوسع في فرص الرعاية الصحية لأعضاء هيئة التدريس والقوى البشرية.
- تحفيز أعضاء هيئة التدريس لتناول موضوعات الاستثمار في التعليم أثناء المحاضرات.
- تحفيز أعضاء هيئة التدريس على المشاركة في المؤتمرات والندوات المختصة بالاستثمار في التعليم محليًا وإقليميًا وعالميًا.

3-مجال التدريس الجامعي:

- استحداث برامج أكاديمية تخصصية في مجال الاستثمار في التعليم.
- الاهتمام بالأنشطة الصفية التي تدعم ثقافة الاستثمار في التعليم لدى الطلاب.
- تضمين مفاهيم الاستثمار الجامعي في المقررات الجامعية التي تتناسب طبيعتها مع ذلك.
- المزاوجة بين الأنشطة التدريسية والدورات التدريبية بما يدعم توجهات الطلاب والطالبات نحو الاستثمار في التعليم.
- تضمين الأنشطة الصفية للمقررات الدراسية الحصول على دورات التنمية الذاتية في مجال الاستثمار في التعليم.
- استحداث مقررات دراسية عن الاستثمار في التعليم.
- التقدير المادي والمعنوي لمبادرات الاستثمار في التعليم ضمن المقررات الدراسية.

4-مجال الأنشطة الطلابية:

- استثمار براءات الاختراع التي يقدمها الطلاب وأعضاء هيئة التدريس في تقديمها للقطاع الخاص مقابل أجر مادي يقدم جزء منه لمقدم الاختراع، وجزء يعود للجامعة.
- توجيه الطلاب لأداء أنشطة جامعية حول الاستثمار في التعليم.
- إقامة دورات تدريبية للطلاب لتنمية مفاهيم الاستثمار في التعليم لديهم.
- إقامة معارض ومنتديات لعرض أفكار إبداعية لدى الطلاب بما يدعم تبادل الخبرات في مجال الاستثمار في التعليم.
- إقامة أنشطة طلابية مشتركة على مستوى الجامعات على مستوى المملكة لتبادل الخبرات حول الاستثمار في التعليم.

ISSN Online: 2709-071X
ISSN Print: 2709-0701
DOI: https://doi.org/10.33193/JEAHS.34.2024.479
مجلة العلوم التربوية والإنسانية
Journal of Educational and Human Sciences
www.jeahs.com
Volume (34) April 2024 العدد (34) أبريل 2024

5-مجال البحث العلمي:

- استثمار التعليم الجامعي في إنتاج بحوث علمية ذات صلة بالتكنولوجيا المتجددة.
- تقديم بحوث علمية بينية أو متداخلة التخصصات تعود على المجتمع بالنفع والفائدة.
- تشجيع الباحثين على إجراء بحوث حول ابتكار أساليب جديدة لتمويل التعليم.
- توجيه القائمين والمسئولين عن التعليم إلى تطبيق توصيات البحوث والاستفادة من نتائجها في تمويل التعليم، والاستثمار الجامعي.
- إطلاق جائزة بحثية سنوية حول أفضل الأبحاث المتعلقة بمجال الاستثمار في التعليم.
- توفير الدعم اللازم للبحوث المتعلقة بالاستثمار في التعليم.

6-مجال الشراكة المجتمعية وخدمة المجتمع:

- دعوة رجال الأعمال لحضور المناسبات والاحتفالات بالجامعة ودعوتهم إلى التبرع لتنمية الخدمات الجامعية، وتطويرها لخدمة المجتمع.
- إنشاء كليات أهلية وخاصة تساهم في التنمية المحلية وخدمة المجتمع، ومواجهة الطلب المتزايد على التعليم الجامعي.
- توجيه القطاع الخاص نحو الاستثمار في التعليم لخدمة المجتمع، ولفت انتباههم إلى أن ذلك الاستثمار له جوانب مفيدة على الفرد والمجتمع، وأنه مجال آمن للاستثمار.
- توجيه القطاع الخاص إلى التعرف على المناهج التعليمية والوسائل التعليمية من أجل تطويرها بما يتناسب مع احتياجات المجتمع وتحقيق تطوره.

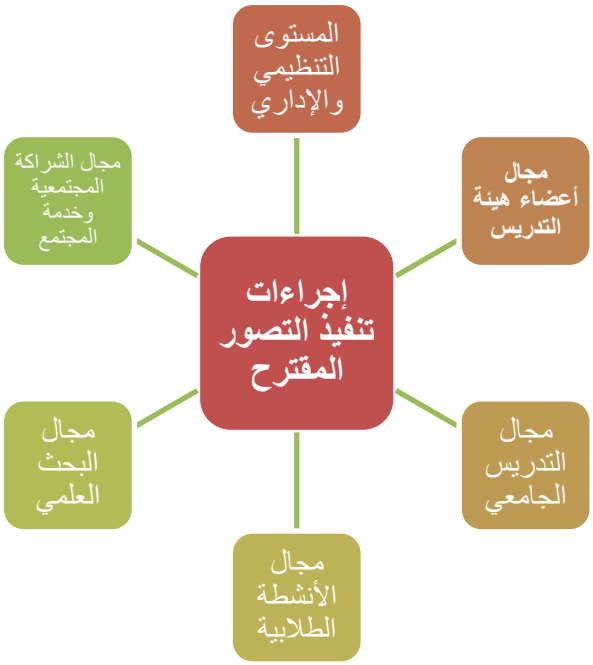

رابعًا: معوقات تنفيذ التصور المقترح.

قد يواجه تطبيق التصور المقترح عدة معوقات لعل أبرزها ما يلي:

- الدعم المالي: حيث يعاني التعليم الجامعي عمومًا من نقص التمويل، وعدم كفايته للإنفاق على المشروعات والمستحدثات التكنولوجية، وإدخال مقررات وأجهزة وأدوات حديثة في التعليم الجامعي، والاستعانة بأعضاء هيئة تدريس أكفاء.

ISSN Online: 2709-071X
ISSN Print: 2709-0701
DOI: https://doi.org/10.33193/JEAHS.34.2024.479
مجلة العلوم التربوية والإنسانية
Journal of Educational and Human Sciences
www.jeahs.com
Volume (34) April 2024 العدد (34) أبريل 2024

– مجال مقاومة التغيير: لاسيما من قبل إدارات الجامعات وأعضاء هيئة التدريس، والطلاب وأولياء أمورهم حيث يقاوم العديد منهم لأي تغيير، ويرضون بالوضع القائم، دون تغيير.

– مجال ضعف مهارات وقدرات أعضاء هيئة التدريس حول الاستثمار في التعليم، وبالتالي فإنهم لا يستطيعون تقديم أفكار ومعلومات لطلابهم عن الاستثمار في التعليم.

– مجال الثقافة المجتمعية: والرؤية الغالبة لدى أغلب أفراد المجتمع حول أن التعليم مجال غير قابل للاستثمار، وأن الاستثمار يتعلق بمجال التجارة وتبادل المنافع فقط.

– عدم التوحد بين إدارات الجامعات والمسئولين عن التعليم وأعضاء هيئة التدريس، وعدم اتفاقهم حول أهمية الاستثمار في التعليم، ونشر ثقافته.

– كثرة الأعباء الوظيفية والتدريسية الملقاة على عاتق أعضاء هيئة التدريس، بالشكل الذي لا يسمح لهم بتخصيص جزء من وقتهم لنشر ثقافة الاستثمار في التعليم.

خامسًا: الجهات المنفذة والمستفيدة من التصور المقترح.

تتمثل الجهات المستفيدة والمنفذة للتصور المقترح فيما يلي:

– إدارات الجامعات.
– أعضاء هيئة التدريس.
– الطلاب.
– أولياء الأمور.
– المستثمرين.
– مؤسسات المجتمع المدني.
– الشركات الخاصة.

سادسًا: آليات تنفيذ التصور المقترح:

وتتمثل في الآليات التي يمكن للجامعات الاعتماد عليها في توفير بدائل جديدة لتمويل الجامعات، بما يسهم في دعم أنشطتها وبرامجها، وضمان استمراريتها، ومن أمثلتها:

– استثمار مرافق الجامعة في غير أوقات العمل الرسمية لعقد دورات وورش عمل بما يعود بمردود مادي على الجامعة.
– تحصيل رسوم دراسية من الطلاب، مقابل الخدمات التي تقدمها الجامعة لهم.
– التوسع في مجالات الاستشارات البحثية، والبحث العملي.
– عقد شراكات مع القطاع الخاص لتمويل البحوث التي تلبي رغباتهم واحتياجاتهم الاستثمارية.
– أعضاء هيئة التدريس والطلاب المتميزين الذين يقدمون براءات اختراع تفيد المجتمع، وتفيد المستثمرين في القطاع الخاص.
– الاستثمار في مجال البحث العلمي
– الاستثمار في مجال الكليات الأهلية
– الاستثمار في مجال القوى البشرية
– الاستثمار في المجال الاجتماعي
– الاستثمار في المجال الاقتصادي
– الاستثمار في مجال المباني والبرامج التعليمية وطرق التدريس والأساليب والأنشطة

سابعًا: تقويم التصور المقترح:

يتم تقويم التصور المقترح حتى يكون جاهزًا للتنفيذ من خلال ما يلي:

– الخبراء في مجال التعليم الجامعي.

ISSN Online: 2709-071X
ISSN Print: 2709-0701
DOI: https://doi.org/10.33193/JEAHS.34.2024.479
مجلة العلوم التربوية والإنسانية
Journal of Educational and Human Sciences
www.jeahs.com
Volume (34) April 2024 العدد (34) أبريل 2024

- أعضاء هيئة التدريس.
- رؤساء الشركات، ومجالس الإدارات.

توصيات البحث:

في ضوء ما توصل إليه البحث من نتائج يمكن تقديم التوصيات التالية:

- البحث الدائم عن مصادر وآليات جديدة وبائل متعددة لتمويل الجامعات.
- الاستفادة من التجارب العالمية في الاستثمار الجامعي وتمويل التعليم.
- تقديم دورات وورش عمل للطلاب وأعضاء هيئة التدريس والقطاع الخاص حول أهمية الاستثمار في التعليم وطرق تفعيله ومجالاته.
- توجيه أعضاء هيئة التدريس بالجامعات والطلاب والقيادات والعاملين نحو تطبيق معايير الجودة الشاملة، بحيث يتم العمل بصورة تكاملية لتحقيق رؤية المملكة 2030م.
- توجيه القطاع الخاص إلى دور الاستثمار الجامعي في تحقيق التنمية المستدامة.
- توجيه قادة الجامعات إلى استغلال مرافق الجامعة في غير أوقات الدراسة لتحقيق عائد مالي للجامعة.
- التوسع في إنشاء الجامعات الأهلية والخاصة لتلبية الطلب المتزايد على التعليم الجامعي.
- إنشاء قاعات ومعامل مجهزة وفق أحدث التجهيزات العالمية بالجامعات بحيث يمكن استغلالها لخدمة الجامعة في تحقيق عائد مالي.
- الاهتمام بتوجيه الأبحاث نحو قضايا القطاع الخاص، وسوق العمل، وخدمة المجتمع.

بحوث مقترحة:

يقترح البحث إنشاء البحوث التالية مستقبلًا:

- الاحتياجات التدريبية لقادة الجامعات وأعضاء هيئة التدريس في مجال التنمية المستدامة.
- علاقة الاستثمار الجامعي بالتنمية المستدامة في الجامعات السعودية.
- مقارنة بين الاستثمار الجامعي بالكليات النظرية والاستثمار الجامعي بالكليات التطبيقية.
- التحديات التي تواجه الجامعات السعودية نحو تحقيق التنمية المستدامة من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس والقيادات الجامعية.
- بدائل تمويل الجامعات السعودية اللازمة لتحقيق التنمية الشاملة بالجامعات السعودية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس والقيادات الجامعية.
- مدى التزام الجامعات الخاصة والأهلية بمعايير النظام التعليمي الحكومي في المملكة العربية السعودية.
- العائد الاقتصادي على الاستثمار الجامعي بالمملكة العربية السعودية.
- بدائل مقترحة لتمويل التعليم الجامعي في المملكة العربية السعودية في ضوء خبرات بعض الدول المتقدمة.

المراجع

1. الأمم المتحدة. (2019). أهداف التنمية المستدامة. تم الاسترداد بتاريخ 18/ 8/ 2023م، متاح على: https://www.un.org/sustainabledevelopment/ar/energy/
2. أيوب، بولين المعوشي. (2016). إشكالية التنمية المستدامة في العالم العربي. لبنان: دار أفكار للطباعة والنشر.
3. بنو مصطفى، سهيل محمد، الجار الله، ناصر بن علي، و المعايطة، حازم عبدالعزيز. (2012). إدارة الجودة الشاملة وأثرها على كفاءة الأداء الأكاديمي في الجامعات السعودية: دراسة تطبيقية على جامعة المجمعة. دراسات عربية في التربية وعلم النفس، 28(2)، 57- 86.
4. جوهر، علي، والملاحي، وفاء. (2018). متطلبات تنويع مصادر تمويل التعليم في مصر في ضوء التوجهات المعاصرة. الثقافة والتنمية، 19(130)، 203- 238.
5. الحاسي، أريج إبراهيم. (2022). التحول الرقمي في الجامعات الليبية أثناء جائحة كورونا وعلاقته بالتنمية

ISSN Online: 2709-071X
ISSN Print: 2709-0701
DOI: https://doi.org/10.33193/JEAHS.34.2024.479
مجلة العلوم التربوية والإنسانية
Journal of Educational and Human Sciences
www.jeahs.com
Volume (34) April 2024 العدد (34) أبريل 2024

المستدامة. مجلة التطوير العلمي للدراسات والبحوث، 3(7)، 134- 155.
6. الحسنات، ساري عوض. (2017). تفعيل الاستثمار في البنية التحتية: مصدر مقترح لتمويل جامعة الأزهر بغزة. مجلة البحث العلمي في التربية، جامعة عين شمس - كلية البنات للآداب والعلوم والتربية، 18(9)، 275- 296.
7. الحصف، منيرة بنت مسفر، و السعادات، خليل بن إبراهيم. (2023). بدائل مقترحة لتنوع مصادر تمويل برامج التعليم المستمر في الجامعات السعودية في ضوء التجارب العالمية. مجلة رماح للبحوث والدراسات، (77)، 313- 351.
8. حمدان، عروة محمد. (2020). تطوير التعليم في الجامعات السعودية من خلال تطبيق متطلبات إدارة الجودة الشاملة في التعليم الجامعي. المجلة الدولية للدراسات التربوية والنفسية، 8(1)، 142- 156.
9. الحوت، محمد، وشاذلي، ناهد. (2007). التعليم والتنمية. القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية.
10. الدهمش، خالد بن محمد. (2019). تصور مقترح لتطوير تمويل التعليم الجامعي بالمملكة العربية السعودية في ضوء رؤية 2030. آفاق جديدة في تعليم الكبار، جامعة عين شمس، (26)، 51- 94.
11. الدوسري، نورة بنت فراج بن محمد، و السناني، على بن محمد. (2017). علاقة تمويل التعليم العام بتحقيق الجودة الشاملة في المدارس المتوسطة بمحافظة رماح والهجر التابعة لها. مجلة جامعة الفيوم للعلوم التربوية والنفسية، 8(1)، 206- 230.
12. ديب، ريدة، ومهنا، سليمان. (2009). التخطيط من أجل التنمية المستدامة. مجلة جامعة دمشق للعلوم الهندسية، 25(1).
13. الراشدان، عبد الله زاهي. (2008). في اقتصاديات التعليم. دار وائل للنشر، عمان.
14. الزلزلة، يوسف. (2011). مفهوم الاستثمار في التعليم العالي. المؤتمر التربوي الثاني - الاستثمار في التعليم العالي، جمعية المركز الاسلامي للتوجيه والتعليم العالي.
15. شعيب، ابتهال عبد الله. (2021). تنويع مصادر التمويل في التعليم وتأثيرها على السياسات التعليمية. المجلة العربية للنشر العلمي، (30)، 210- 226.
16. شلغوم، كريمة، ومدفونى، هندة. (2020). الاستثمار التعليمي في رأس المال البشري كمدخل استراتيجي لتحسين جودة التعليم العالي في ظل اقتصاد المعرفة: دراسة حالة بعض الجامعات الجزائرية. مجلة جديد الاقتصاد، 15(1)، 235- 264.
17. الشنيفي، علي بن عبد الله. (2018). البدائل المقترحة لتمويل التعليم العالي في المملكة العربية السعودية على ضوء تجارب بعض الدول المتقدمة. مجلة العلوم التربوية والنفسية، 2(10)، 70- 92.
18. صباح، غربي. (2008). الاستثمار في التعليم ونظرياته. مجلة كلية الآداب والعلوم الانسانية والاجتماعية، 2(3)، 1- 38.
19. طاقة، محمد. (2010). فلسفة التعليم الجامعي الأهلي في العراق المضمون والأبعاد. بحوث المؤتمر العلمي الثاني لجامعة أهل البيت (عليهم السلام)، (2)، 170- 183.
20. عبد الحي، رمزي. (2006). التعليم العالي والتنمية. الإسكندرية: دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر.
21. عبد المعطي، أحمد حسين، ومحفوظ، راندا رفعت. (2018). دور الكليات المعتمدة بالجامعات المصرية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة (كلية التربية بأسيوط أنموذجًا) دراسة تحليلية. مجلة كلية التربية، جامعة أسيوط، 34(7).
22. عبد المولي، مروة جبرو عبدالرحمن. (2019). دور البحث التربوي في دعم أهداف ومتطلبات التنمية المستدامة بالجامعات المصرية: دراسة تطبيقية بكلية التربية جامعة أسوان. المجلة الدولية للعلوم التربوية والنفسية، الأكاديمية العربية للعلوم الإنسانية والتطبيقية، (31)، 182- 226.
23. عثماني، أنيسة. (2021). دراسة قياسية لأثر الاستثمار في التعليم العالي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2017). مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 21(1)، 128- 143.
24. عساف، محمود عبد المجيد. (2015). دور التمكين في تحقيق التنمية المستدامة بالجامعات الفلسطينية. جرس للبحوث والدراسات، جامعة جرش، 16(1)، 365- 392.
25. على، أشرف. (2013). دور البحث العلمي والدراسات العليا في الجامعات الفلسطينية في تحقيق التنمية المستدامة، رسالة ماجستير، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة.

ISSN Online: 2709-071X
ISSN Print: 2709-0701
DOI: https://doi.org/10.33193/JEAHS.34.2024.479
مجلة العلوم التربوية والإنسانية
Journal of Educational and Human Sciences
www.jeahs.com
Volume (34) April 2024 العدد (34) أبريل 2024

26. العماري، ياسين محسن محمد علي. (2020). آليات تحقيق الاستدامة في الجامعات اليمنية. المؤتمر العلمي الثاني للعلوم الإدارية: التنمية المستدامة ركيزة الأمن والاستقرار والسلام، جامعة الأندلس للعلوم والتقنية، 2، 417- 456.
27. العمر، عبدالعزيز بن سعود. (2008). أولويات الاستثمار في مجال التعليم الأهلي ما قبل الجامعي: وقائع اللقاء الثالث بين ممثلي الجامعات ورؤساء الغرف التجارية والصناعية في دول الخليج العربية. مكتب التربية العربي لدول الخليج، الظهران، (3)، 1- 13.
28. العمري، ماجد بن فهد. (2019). دور إدارات الجامعات الحكومية السعودية في التحول نحو الاستدامة في ضوء بعض الخبرات العالمية: تصور مقترح. أطروحة دكتوراه، جامعة الإمام محمد بن سعود، السعودية.
29. عيد، محمود عمر أحمد. (2019). تحقيق الأنشطة الطلابية لبعض أهداف التنمية المستدامة بالجامعات المصرية من وجهة نظر الطلاب: دراسة حالة لجامعة الفيوم. مجلة جامعة الفيوم للعلوم التربوية والنفسية،11(5)، 311- 397.
30. الغرباوي، شهدان عادل. (2020). التنمية المستدامة: ما بين أطر التنمية الاجتماعية والاقتصادية وعلاقتها بالموارد البشرية. الإسكندرية: دار الفكر الجامعي.
31. فيروز، نعمان أحمد علي عبدالله. (2022). متطلبات الاستثمار الرشيد في التعليم العالي اليمني لبناء اقتصاد وطني قائم على المعرفة .مجلة الأندلس للعلوم الإنسانية والاجتماعية، (57)، 196- 245.
32. القحطاني، محمد بن سعيد عبد الله. (1429). الاستثمارات المستقبلية للقطاع الخاص في التعليم العام في المملكة العربية السعودية. رسالة دكتوراه في الإدارة التربوية والتخطيط، رسالة غير منشورة، جامعة ام القري.
33. كلوب، أيمن محمد أحمد. (2022). مدى تطبيق معايير ضمان الجودة الشاملة في الجامعات الأردنية الحكومية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس وعلاقتها ببعض المتغيرات. المجلة الدولية لضمان الجودة، 5(1)، 14- 26.
34. الكيلاني، أنمار، والعازمي، مزنة. (2008). دراسة الاستثمار التربوي للتعليم الجامعي في مستوى البكالوريوس في دولة الكويت من خلال تحليل سعر المنفعة للعام الدراسي 2004/ 2005. دراسات، العلوم التربوية، 35(2)، 437- 469.
35. المالكي، عبد الله بن محمد بن صالح. (1435). بدائل تمويل التعليم العالي الحكومي في المملكة العربية السعودية، المجلة السعودية للتعليم العالي، (10)، 113- 147.
36. المالكي، عبد الله. (2013). بدائل تمويل التعليم العالي الحكومي في المملكة العربية السعودية. المجلة السعودية للتعليم العالي، (10)، 113- 147.
37. وزارة المالية. (1440). ميزانية العام المالي 2018. مسترجع من: https://www.mof.gov.sa
38. اليونسكو. (2005). البعد الثقافي للتنمية، نحو مدخل إجرائي. ترجمة محمد عبد الدايم، القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية.
39. Abeli, W., Pillay, P., FitzGerald, P., Hodgson, S., Ishengoma, J., Mgaya, Y., & Lokina, R. (2010). Investment in Higher Education-New Directions.
40. Akpotu, N. E. (2018). Investment in Human Capital Development: Challenges and Pathways for Sustainable Funding in Nigeria. Being the 61st in the Series of Inaugural Lectures of the Delta State University, Abraka held on Thursday, 12th April, 2018. 4.
41. Brennan, J., Deer, F., Trilokekar, R. D., Findlay, L., Foster, K., Laforest, G., ... & Wright, J. M. (2021). Investing in a better future: higher education and post-COVID Canada. Facets, 6(1), 871-911.
42. Hák, T., Janoušková, S., & Moldan, B. (2016). Sustainable Development Goals: A need for relevant indicators. Ecological indicators, 60, 565-573.
43. Jankowska, Maria, & Marcum, James. (2010). Sustainability Challenge for Academic Libraries: Planning for the Future. College & Research Libraries Journal, 71(2), 160-170

DOI: https://doi.org/10.33193/JEAHS.34.2024.479
ISSN Online: 2709-071X
ISSN Print: 2709-0701
مجلة العلوم التربوية والإنسانية
Journal of Educational and Human Sciences
www.jeahs.com
Volume (34) April 2024 العدد (34) أبريل 2024

44. Kate, Sablosky, Elengold. (2019). The Investment Imperative. Social Science Research Network, Hous. L. Rev., 57, 1.
45. Korwin-Szymanowska, A., Lewandowska, E., & Witkowska-Tomaszewska, A. (2016). Edukacja dla zrównoważonego rozwoju w perspektywie wyzwań społeczeństwa wiedzy. Wydawnictwo Akademii Pedagogiki Specjalnej.
46. Lorek, A., Lorek, E., & Koczur, W. (2023). Education for sustainable development in Polish institutions of higher education–present and future. Economics and Environment, 84(1), 116-132.
47. Mellior, G. (2020). Higher education funding, welfare and inequality in equilibrium (No. 2005). School of Economics Discussion Papers.
48. Mokski, E., Leal Filho, W., Sehnem, S., & Andrade Guerra, J. B. S. O. D. (2023). Education for sustainable development in higher education institutions: an approach for effective interdisciplinarity. International Journal of Sustainability in Higher Education, 24(1), 96-117
49. Mughan, S., Sherrod Hale, J., & Woronkowicz, J. (2022). Build it and will they come?: the effect of investing in cultural consumption amenities in higher education on student-level outcomes. Research in Higher Education, 63(1), 60-91.
50. Mukherjee, S., & Sarkar, R. J. (2021). Investment on Higher Education: A Source of Knowledge Creation and Income Generation. In Comparative Advantage in the Knowledge Economy (pp. 241-249). Emerald Publishing Limited.
51. Mukherjee, S., & Sarkar, R. J. (2021). Investment on Higher Education: A Source of Knowledge Creation and Income Generation. In Comparative Advantage in the Knowledge Economy (pp. 241-249). Emerald Publishing Limited.
52. Ogunode, N. J., Onyekachi, M. C., & Ayoko, V. O. (2023). Investment in University Education in Nigeria: Obstacles and Possible Solutions. Central Asian Journal of Innovations on Tourism Management and Finance, 4(2), 59-66.
53. Okonta, V., & Osakwe, N. G. .(2022). Investing in university education in Nigeria: who should pay?. Innovations, www.journal-innovations.com, 307- 321.
54. Onocha, C. O. (2013). "Investing in Education: Emerging Challenges: A keynote address" in Arubayi, E. A., Akpotu, N. E. &Oghuvbu, E. P (eds.), Investing in Education: Emerging Challenges. Nigerian Association for Educational Administration and Planning (NAEAP), Delta State Chapter. 13.
55. Popescu, M., & Beleaua, I. C. (2014). Improving management of sustainable development in universities. Bulletin of the Transilvania University of Brasov. Series V: Economic Sciences, 97-106.
56. Sachs, J. D., Schmidt-Traub, G., Mazzucato, M., Messner, D., Nakicenovic, N., & Rockström, J. (2019). Six transformations to achieve the sustainable development goals. Nature sustainability, 2(9), 805-814.
57. Wong, P. K., Ho, Y. P., & Singh, A. (2007). Towards an "entrepreneurial university" model to support knowledge-based economic development: the case of the National University of Singapore. World Development, 35(6), 941-958 .